"احداث سياسية" كـ "منتج كوروني"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد بالإمكان الهروب الى أي زاوية في الحياة الإنسانية راهنا، دون ان تعثر بأثر من آثار هذا الوباء الفيروسي الأخطر منذ قرن زمني، رغم ما في مخزون الذاكرة البشرية أهوال حربين عالميتين أولى وثانية، نتج عنهما دمارا وموتا، ولا للفلسطيني خاصة بعد اغتصاب غالبية وطنه التاريخي واحتلال بقاياه في مشهد عنصري بات الأبرز عالميا.

أحداث سياسية هي عمليا منتج كوروني، ودونه ما كان لها ان تكون، بل ربما نقيضها الذي يصبح حاضرا، ومن الشواهد الأبرز ما يحدث من تسارع في تآكل "الوحدة الأوربية" التي كانت خلال السنوات الأخيرة رمزا لوحدة خاصة، بين دول متناثرة القومية والهوية، وحد بينها مصالح استراتيجية لصناعة قوة مركزية بجوار الولايات المتحدة وروسيا والصين، لتصبح "الرباعية الدولية" مفتاح السيطرة العامة للحركة السياسية الكونية.

ولكن جاء "كورونا" ليكشف "هشاشة" ذلك الاتحاد "الفوقي"، وعمق التباعد الثقافي والنفسي بين بلدانه المكونة، وأخذت حركة "الانشقاق العملي" بداية لكل متابع، وكانت إيطاليا وإسبانيا، بداية الإشارة تلتها صربيا وغيرها من دول لن تعود كما كانت، بعد حصار ذلك العدو المفاجئ.

كورونا، هذا الخطر الذي لا يعرف صديقا، ولا يهزه سوى فعل يفوق فعله، يعيد رسم الخريطة الكونية، بعد ان كشف عورات نظم ودول، بل انه يضع ترتيب مكانة دول وفقا لكيفية تعاملها مع الوباء المستحدث، وقدرتها على حصاره، ولذا بلا أي انهاك للعقل باتت الصين الدولة المركزية عالميا، بعد ان سجلت انتصارا قد يقال عنه يوما بانه "الانتصار التاريخي"، وتميزت روسيا كثيرا بصلابة جدارها ضد الغزوة الفايروسية، فيما كشفت أمريكا ثغرات وعيوب نظامها، كما لم يسبق منذ ان اعتلت راس الهرم السياسي العالمي، وربما تكون الخاسر الأكبر بعد الاتحاد الأوروبي.

كان للغزو الكوروني، آثار سياسية مدوية في داخل الكيان الإسرائيلي، وأظهر حالة من الارتباك لم يشهدها منذ زمن بعيد، والبعض تعامل معها الأهم منذ

حرب أكتوبر 1973، التي سجل فيها جيش مصر العظيم والجيش السوري نصرا عسكريا بارزا.

جاءت خطوة بيني غانتس بتقديم "هدية انقاذ" لرئيس تحالف الليكود والحكومة المؤقتة نتنياهو، ليمثل قمة "التراجيديا السياسية" التي فرضها كورونا على مشهد كان يتجه كليا نحو رسم معادلة برلمانية ترسل نتنياهو الى السجن لفساده وانحطاطه، فكان "الإنقاذ التاريخي" بديلا لـ "نهاية تاريخية"، ودون تفاصيل للحدث لن يدوم هذا التحول طويلا، فكل عناصره تشي بهشاشة غير مسبوقة، خاصة أن كمية الجنرالات المستوزرة تفوق معدل قدرة المشهد على التعامل "الإيجابي" معها.

وعربيا، ربما كانت مكالمة الشيخ محمد بن زايد ولي عهد إمارة أبو ظبي مع الرئيس السوري بشار الأسد، بعد سنوات من قطعية علنية، وعلاقات غير معلنة، كمنحنى هام جدا في إعادة ترتيب "البيت العربي"، وفقا لمعادلة جديدة، تكسر كل بذور التخريب السياسي الأمريكي للمنطقة العربية لفرض تحالف ظلامي اسود.

مكالمة سيكون لها تأثير يتجاوز "المجاملة السياسية"، كونها فتحت ابوابا كان الاعتقاد انها موصودة والى زمن غير معلوم...حدث سيفتح الطريق أو عليه أن يفتح الطريق لتغيير نوعي نحو بناء قاعدة جديدة للعمل العربي المشترك وفقا للمصالح القومية، التي اكدت كل التجارب السابقة ان المؤامرة عليها هي بوابة التآمر على كل بلد عربي، فلا ناج منها أي كانت دونيته لأمريكا.

وفي سياقها، كانت مكالمة وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد مع وزير خارجية إيران "خطوة على الطريق"، ان هناك ما يمكن البناء عليه.

في فلسطين، كشف الوباء قدرته على دفع الانحدار أكثر بين حركتي فتح وحماس ومنتجهما الرسمي، بل أن الانقسامية تنتقل لتكرس "حكمين" بدلا من "حكومتين" في بقايا الوطن، لكل منها رأس حاكم، وتلك مسالة تستحق قراءة تفصيلية أكثر لاحقا.

التفاعل السياسي للزمن الكوروني لن يتوقف حتى بناء أسس لعالم ما بعده، فكل ما سيكون أي كان منتجه لن يكون كما قبله.

ملاحظة: التقرير المصور من داخل مكان الحجر الصحي لقناة تركية، كشف ان حركة حماس لا تبحث صحة الإنسان الغزي قدر بحثها عن "صحة الحركة المالية"...دققوا كيف كانت تلك الفضيحة فهي نموذج لعقلية تدار مظاهر الحال في القطاع.

تنويه خاص: أيهما أخطر على قضية بلادنا...من يعبث بأمن قطاع غزة ويستدرج فعلا عدوانيا عسكريا بلا رداع، ام كاتب وفنان ينتقدان مصائب سياسية بلا حساب...سؤال للتفكير لمن يملك عقلا غير موبوء بـ "مرض فئوي خاص".

تفكير سياسي فلسطيني جديد لم يعد "خيارا" بل ضرورة مطلقة!

كتب حسن عصفور/ لا تشكل حكومة السلطة الفلسطينية النموذج السياسي الذي يمكن اعتباره نموذجا "وطنيا" بالبعدين السياسي والمؤسساتي، بل ربما تمثل في جوهرها "عصبوية تنظيمية" خاصة بحركة فتح، تتحكم في كل مفاصلها الرئيسية، وغاب عنها مفهوم "الشراكة السياسية"، مع وجود بعضا من "الإضافات الحزبية" الغائبة عن "مطبخ القرار".

ولقد كشفت أزمة "الخطر الكوروني" بعضا من تلك "العصبوية" و"الفشل التكاملي الوطني"، عندما تجاهلت قطاع غزة من خطتها العملية، وليس الكلامية، واستغلت موقف حركة حماس لكي تتهرب رسميا، رغم انها تمتلك "أدوات فعل" قادرة من خلالها أن تعزز حضورها وشرعيتها من خلالها، وهناك من الأدلة الكثير، لو ارادت تلك الحكومة الفعل حقا كحكومة لقسمي بقايا الوطن.

أزمة "الخطر الكوروني" كشفت كم ان أدوات الحكم الوطني هي الغائب الأبرز، فحكومة رام الله لم تفكر سوى بحدودها الجغرافية، فيما حركة حماس تعرت تماما عن كونها حركة يمكنها أن تكون قادرة على إدارة حكومة سياسية عامة، ولعلها تكون الخاسر الأكبر، بعد الاقتصاد من هذه الأزمة، والتي كشفت عجزها وقلة أمرها في إدارة شأن عام، وأنها بعد 13 عاما من "خطف غزة" لا تمتلك المعرفة الكافية لإدارة حكومة، وأنها مستمرة في ثقافة "الفصيل المغلق".

ذلك الفشل المأساوي في إدارة الشأن العام، ليس تبيضا لصفحة "حكومة الرئيس عباس الفئوية بامتياز"، لكنه وضع الأمر في سياق مختلف، من حيث القدرة على العمل في جناحي "بقايا الوطن"، وتحمل مسؤولية سياسية مجتمعية دون أي مبررات خادعة، ما يفرض إعادة أسس التفكير بطرقة جذرية، وألا تقف المسألة عند عتبات تجارب فاشلة، غالبها لم يكن بحثا حقيقيا لتغيير المشهد الانقلابي السائد في بقايا الوطني، من طرفي المعادلة السياسية.

مطالبة حركة حماس، ان تتقدم هي برفع كافة العقبات العامة من امام الحكومة في رام الله لتكون المسؤولة عن قطاع غزة في مواجهة "الخطر الكوروني"، ضمن حساب تعاوني دون تقاسم حزبي، وتلك معادلة معقدة ولكنها ليست مستحيلة، وحماس التي لا أمل لها ابدا ان تحكم الضفة الغربية حتى في سياق "صفقة ترامب"، عليها أن تكون هي مفتاح حركة التغيير السياسي.

"الخسارة الشكلية" لحركة حماس من تخليها عن الحكم لصالح المركز، هو عمليا ربح سياسي قد يكون أكثر أهمية لحكمها الراهن المحاصر والفاشل، ويمكنها أن تبدأ بترتيب مفاهيم "شراكة جديدة" ضمن رؤية جديدة، خارج سياق معادلة "أكون أولا أو لا حكومة وطنية ابدا".

استمرار الوضع الراهن خسارة للشعب الفلسطيني وقضيته بشكل عام، لكنه بالتأكيد لا يمثل أي مظاهر لربح فصائلي مهما حاول البعض تمرير "كذب سياسي"، وكشفت الأزمة الراهنة بعضا من ملامح الفشل العام والذاتي، وليت قيادة حماس تصارح الشعب بما حققته من مكاسب جادة للقضية الوطنية، خارج "معادلة التهدئة" والسلاح المخزون، الذي يتم الحديث عنه أكثر بكثير من استخدامه على طريقة حزب الله في لبنان...

الاستمرار بالوضع الراهن، لن يقدم "حلا" ولن يخلق عاملا مساعدا للحل، وكل هروب من حقيقة "التخلي عن الحكم" لصالح المركز بكل مصائبه هو شراكة بانتشار الخطر الكوروني سياسيا، وذلك لا يؤدي بالضرورة ان تعلن حكومة رام الله ترحيبها أو موافقتها على تلك الخطوة لكنها تبقى الضرورة قبل الاقدام على ما يجب الإقدام عليه كحل انقاذي أخير.

فآخر العلاج الكي الإجباري لو كان فيه شفاء للنظام الوطني الوليد رغم كل المؤامرات لقبره!

ملاحظة: اتصال رئيس الكيان الإسرائيلي مع الرئيس محمود عباس للتنسيق في مواجهة "الخطر الكوروني" وترحيب عباس بذلك أصاب النفس الوطنية بحسرة كم بنا عطب عام، في ظل "فرقة التنسيق" بين جناحي بقايا الوطن"!

تنويه خاص: رحل الطيب عبد الرحيم، صديق رحلة سياسية وطنية...حسرة الرحيل للصديق ضاعفها حسرة عدم القدرة ان تكون جنازته تليق بتاريخه... سلاما يا "طيب"!

الإجازة الاجبارية العالمية..هل تؤنسن لثقافة وسلوك جديد؟!

كتب حسن عصفور/ دون تفكير أو عقد جلسات مطولة، قررت "أنظمة الحكم" أي كان طبيعتها وشكلها، ديمقراطية، ديكتاتورية، ملكية، جمهورية أو بالتوارث، إجازة إجبارية للحياة العامة التي اعتاد عليها الانسان، في خطوات لم تكن يوما ضمن حسابات أي كان.

خطوات، تقريبا تعلن وقف كل نشاط خارج المنازل والبيوت، سوى بالحد الأدنى الضروري، وتجد هناك "توافقا عاما"، في مضمون الإجراءات التي تم اتخاذها، رغم غياب التنسيق الجماعي، لكن "الخوف الذاتي الدولي" لم يسمح بترف الانتظار.

قرارات "الحصار العام – الخاص"، لم تكن خيارا من خيارات ممكنة، بل كان الخيار الوحيد في مواجهة الفايروس العجيب، حاصر ذاتك كي تحاصر عدوك الكوروني، الذي لا زال النقاش هل كان بفعل فاعل في إطار الحروب غير الإنسانية الدائرة بين مراكز القوى، فايروس تم تصنيعه فانقلب سحرا على ساحر، ام هو تطور طبيعي لبعض فايروسات تطال الانسان دون غيره من الكائنات الحية فوق كوكبنا.

النقاش سيتسمر وربما طويلا، حول هذا الخطر الجرثومي الذي فاق في "إرهابه" كل ما سبق من جراثيم أطاحت بالملايين، فهو الفايروس الأول الذي أجبر العالم دولا وأفراد على حصار ذاتي وعام، لم تعرفه البشرية خلال الحروب التدميرية التي سبقت.

العزل – الحصار، ولمدة زمنية قد تطول عما قررت حكومات العالم، ووقف أنشطة كان الاعتقاد أنها خارج كل حساب، هل سيؤدي الى نتائج اجتماعية ثقافية جديدة، ويعيد للبعد الإنساني قيمته، بعد ان غاب كثيرا من ملامحه في ظل زمن "التطور التكنولوجي" وتعميق "النزعة الفردية"، وهل سيعيد صياغة "مفاهيم" في زمن ما بعد الكورونا، بحيث تمنح الانسان قيمة أو قيما، أقل كراهية وعنصرية.

الإجراءات المتخذة لتغيير سلوك الانسان وأنظمة الحكم، لن تمر مرورا عابرا وتنتهي، فما بعد الحصار الكوروني العام ليس كما قبله، أي كانت ملامح المشهد القادم، مفاهيم تعيد ترتيب أولويات الإنسانية والانسان، وسيدرك الجميع أن الحياة لن تكون قاهرة بدون بعض مظاهر يمكن السيطرة عليها، وخاصة ما يتعلق بثقافة الاستهلاك الجشع، التي انتجت ثقافة طبقية غير إنسانية، بل وظلامية من حيث جوانب متعددة.

رب ضارة نافعة، هل يمكن لهذا المثل الشعبي التسكيني لمواجهة الألم أو المصائب، ان يكون حاضرا في "زمن الكورونا"، وما بعدها، ونرى سلوكا ومسلكيات أكثر أنسنة مما كان قبلا، وأن هناك بالإمكان أن يكون المشهد البشري العالمي أقل سوءا وسوادا مما كان ما قبل "العدوان الكوروني".

وفي بلادنا المصابة أكثر من غيرها، من الاحتلال الى سلطتي خارج القيم الإنسانية، هل تشهد بعضا مما يمنح أهلها غير ما كان...وهل تدرك سلطتي الأمر الواقع أن كل أسلحتها باتت ألعابا نارية امام "عدوان فايروسي" لا يعرف من انت، رئيسا ام غفيرا، لا تمييز بين هذا وذاك، فكل ما يتاح له لن يترك له فرصة هروب.

هل تدرك حكومتي العار الوطني، ان خطف السلطات لقهر شعب له نهاية، بالسيف او بالفايروس!

ملاحظة: الدول أعلنت تخصيص أموال معلومة لمواجهة خطر "العدوان الكوروني"، في بقايا الوطن لم نسمع رقما محددا، كبيرا ام صغيرا..غياب الرقم مؤشر لغياب الوعي..حتى بهذه كنتم "سبهللي"!

تنويه خاص: من هو الحاكم العربي الأول الذي سيعلن إجراء فحص الكورونا ليكون قدوة للشعب..عفكرة الفحص الاحتياطي لا يمس هيبة الحاكم...تعلموا من غيركم!

شكلا من اشكال "السخرية" بالعقل البشري، وربما يفتح نيرانه للتخلص من السائل "الجهول"، غير المدرك لحقيقة الحياة، لكن حدث ما لم يكن يوما ضمن حسابات الانسان.

الخيارات الفلسطينية" المستقبلية الممكنة بعد "تنازلات" هنية!

كتب حسن عصفور/ عمليا، لم يعد بالإمكان الانتظار أكثر، بعدما تبين أن لا مفاجئات يمكن لصندوق الانتخابات في إسرائيل أن يحضرها للبعض الفلسطيني، الذي انتظر حدوث "المعجزة" وهدية سياسية كما هدايا بابا نويل ويقفز غير الفريق اليميني الأقل عنصرية من فريق نتنياهو الأكثر عنصرية نحو الفلسطيني، أي كان تواجده، وسواء تمكن هذا او ذاك من تشكيل حكومة ما، او قرروا الذهاب الى انتخابات رابعة، فلم يعد بالإمكان للرسمية الفلسطينية بكل مكوناتها (وهنا تضم المؤسسة الشرعية وفصائل لقاء بيروت أي المعترف بها رسميا)، البقاء في محطة قطار يأت بالهدية "الحلم" ليقول بعدها "ألم نقل لكم أن بالإمكان أن نجد "شريكا"، لإضاعة وقتا مضافا من زمن الشعب والحقيقة الوطنية.

باختصار، ودون إنهاك للعقل او الذاكرة، المخزونة أو التي يمكن ان تخزن، إسرائيل الصهيونية التوراتية لن تقبل سلاما على قاعدة دولة فلسطينية وفقا لقرار الشرعية الدولية رقم 19/ 67 لعام 2012، وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة عام 1967، حتى لو تنازل الفلسطيني عما له حق في القدس الغربية وفقا لقرار الأمم المتحدة الخاص عام 1948. وما يؤمنون به هو "محميات فلسطينية في

الضفة الغربية وبعض قدس دون مقدسات وكيان بوضعية خاصة في قطاع غزة، مناطق تسمى دولة خالية من السيادة وتحت الوصاية الإسرائيلية"، تلك هي جوهر الرؤية الإسرائيلية للحل الفلسطيني، وهي ذات الرؤية للفريق الذي اغتال اسحق رابين لاغتيال عملية سلام "متوازنة لإقامة دولة فلسطينية على الأرض المحتلة عام 1967 مع تعديلات محدودة وفقا لاتفاق اعلان المبادئ "1993.

انتخابات 2 مارس (آذار) 2020 الإسرائيلية اسقطت، والى زمن بعيد، أي إمكانية لبروز فريق كما يتمنى الرئيس محود عباس ومن معه، وفقط منحت أبناء فلسطين فوق أرض فلسطين التاريخية حقا حاولت الصهيونية إذابتها، فكانت "القفزة الكبرى" لهم تمثيلا في الكنيست، كرد تاريخي على التجاهل التاريخي.

لذا أصبح ضرورة وطنية بعد أن حسمت إسرائيل خيارها نحو خيار "العداء العام" للفلسطينية هوية وأرضا ودولة مستقلة وفق قرارات الأمم المتحدة، وليس فقط قرارات الشرعية الرسمية الفلسطينية، أن يحسم الرئيس عباس أمره، ويضع كل وهم كان، جانبا لينطلق نحو تنفيذ الرؤية الفلسطينية، والتي لا تحتاج لأي بند مضاف عما تم الاتفاق عليه، من الفصائل الفلسطينية كافة، خاصة لقاء بيروت يناير 2017، الذي جسد نقلة سياسية، كان له أن يمنح الشعب الفلسطيني زمنا غير زمن استمرار النكبة، ولكن دون البحث عما لا يمكن العودة اليه، بات فرضا القيام بما تأخر القيام به 3 سنوات.

لا ضرورة للحديث عن "رؤية فلسطينية" جديدة، والحديث عنها ليس سوى مضيعة للوقت لا أكثر، لأنها موجود وكاملة الأركان، ولا تحتاج سوى بحث آليات التنفيذ، والاستعداد لما سيكون نتاج تطبيقها.

فتح وتحالفها في الرسمية الفلسطينية، هي صاحبة الرؤية العامة التي باتت قرارات للمجلس الوطني، وواقعيا لم تقف حركتي حماس والجهاد ضد تنفيذها، بل ان حماس عمليا طالبت بها في أكثر مناسبة (دون البحث في النوايا السياسية)، وفي يوم 2 مارس 2020، ومع وصوله الى العاصمة الروسية موسكو، تقدم إسماعيل هنية، رئيس حركة حماس، بموقف يمكن اعتباره مقدمة هامة وعنصرا فاتحا لأبواب اعتقد البعض انها مغلقة، وتقدم بعناصر أربعة، اعتبرها تنازلات من اجل المصلحة الوطنية..

الخيار الأول: إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة وغزة (وضمنا القدس). وشخصيا اراه خيار غير عملي وغير سياسي.

الخيار الثاني: عقد اجتماع وطني خارج رام الله ليتسنى للفصائل المشاركة فيه. (يمكن اعتبار القاهرة مقرا ومستقرا له).

الخيار الثالث: عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل. (وهنا يجب التأكيد انها من حضر لقاء بيروت 2017 دون إضافات من هنا او هناك).

الخيار الرابع: تشكيل حكومة وحدة وطنية بالاتفاق مع كل الفصائل. (يجب ان تكون حكومة للدولة الفلسطينية لا غير).

وللمرة الأولى تربط هذه الخيارات الأربعة برعاية مصرية روسية، بعيدا عما قاله لاحقا بفتح بابها وكأنها "سوق عكاظ" او رعاية بمن حضر، لكن الجوهري هو أن هناك تحديد للرعاية، وقد يمثل هذا الاقتراح نقلة نوعية حقيقية يمكنها ان تمثل قاطرة انطلاق لوضع نهاية عهد سياسي أسود طال أمده منذ اغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات.

خيارات هنية الأربعة (بمحاذير وضعتها بين اقواس بعد كل خيار)، مع الرعاية المصرية الروسية، الى جانب "الرؤية الوطنية" المتفق عليها في قرارات المجلس الوطني والمركزي ولقاء بيروت 2017، له أن يمثل حراكا حقيقيا ليس لنهاية الانقسام فحسب، ولا ترسيخ وحدة فصائلية، بل يمكنه ان يمثل الرافعة العملية لإطلاق قيام دولة فلسطين وسحب الاعتراف المتبادل فور اللقاء، وبعدها تبحث التفاصيل الأخرى.

هناك فرصة حقيقية للتخلص من مرحلة وبناء مرحلة، وهنتك عقبات وعقبات جدية ومعقدة، ولكن وجود روسيا ومصر والخطر التهويدي العام على الهوية والقضية، ودرس الفوز التاريخي لأبناء فلسطين في 48 وتحقيق رقم انتخابي سيمثل "رعبا" للصهيونية السياسية والدينية، دوافع قوة غير التي كانت.

الممكن بات ليس مستحيلا..لتبدأ رحلة الفعل، قبل أن تبدأ رحلة الملامة والعتاب.

قبل الختام، عدم التعاطي مع ما سبق سيفرض تشكيلا جديدا سيجد من يراه الحل...ولنا وقفة مع هذا الخيار الكامن، لو كتب عمرا ليوم الخميس!

ملاحظة: زيارة وفد حماس برئاسة هنية سفارة فلسطين في موسكو، والصورة التي وزعتها حماس وخلفهم صورة الرئيس عباس، هل هي إشارة تغيير أم مؤشر لغيره...الوراثة حق ولكن....!

تنويه خاص: انتخابات إسرائيل كشفت ان الانقسام بها عامودي وأكثر عمقا من انقسامنا، لكنهم يحمون تاريخهم ودولتهم، ونحن نهدم تاريخ لصالح تزوير وصناعة تاريخ وهدم كيان وطني كان حلم لدولة لبناء كينونات حزبية...هل رأيتم!

الدرس الأهم لانتخابات إسرائيل هو "نصر فلسطيني 48 التاريخي"!

كتب حسن عصفور/ لعل النتيجة الأبرز، بل والأهم للفلسطينيين من الانتخابات الإسرائيلية، التي تقدمها فاسد سياسي، تلك الخاصة بفوز القائمة المشتركة بنصر يمكن اعتباره "تاريخي"، رسالة سياسية سيكون لها أبعادا تفوق تلك الأرقام، بل درسا من دروس الكفاحية الفلسطينية التي لا تنبض ابدا، أي كان حجم المؤامرات على فلسطين القضية والشعب.

الفوز التاريخي للقائمة المشتركة بعمقها الفلسطيني، لتصبح القوة الثالثة في النظام الرسمي الإسرائيلي، رسالة سياسية تعلن أن حرب التهويد والإلغاء لن تجد طريقها على حساب الشعب الفلسطيني، فمنذ عام 1948، عام اغتصاب الوطن التاريخي، عملت الحركة الصهيونية بكل السبل التي استطاعت، تشريد وجرائم حرب وتزوير تاريخ ووقائع، وحرب تشويه وتضليل وتقسيم وفتن، لطمس الهوية الوطنية لجزء من الشعب الفلسطيني استمر فوق أرضه، ليواجه مصيرا ملتبسا مع نظام سياسي عنصري كاره.

الفوز التاريخي للقائمة المشتركة، رد فوري من أهل البلاد الأصليين، ان الخطة الأمريكية التي تقدم بها ترامب لتهويد ما يمكن تهويده من فلسطين، و"صناعة

دولة اليهود"، وما ترمي فيما ترمي من "نقل" لبعض سكان المثلث، في عملية "ترحيل سياسي جديد"، لن تتمكن من الانتصار، أي كانت سبل تقدمها لزمن ما، في ظل نكسة سياسية عامة، بأدوات محلية فلسطينية، فقدت روح الانتماء للوطنية الفلسطينية.

لعل الحركة الصهيونية كانت تدرك جيدا، أن أي تطور في الحضور الفلسطيني داخل النظام الإسرائيلي سيكون رسالة إنذار مبكر، أن رحلة التهويد التي يعتقدون انها وصلت "محطتها الأخيرة" عبر خطة أمريكية تتعرقل، ووسط هوان عربي عام، وتشتت في بقايا وطن فلسطيني وانقسام خلقته الحركة المعادية ليكون قاطرة التهويد المعاصرة، لهي الرد الذي لن تقف آثاره عند أرقام عددية في كنيست إسرائيلي.

رسالة فوز القائمة المشتركة فلسطينية الهوية، عربية الانتماء أن التهويد أي كانت مراحله لن ينتصر على ملح الأرض بروحها الفلسطينية، فوز يفوق جدا فوز اليمين العنصري على اليمين الأقل عنصرية، فوز هو النصر الخاص للشعب الفلسطيني الذي لم ينتظر، كما انتظر "عجزة السياسة" ان يكون القادم جنرالا اعتقدوا أنه سيكون "شريكا" لهم في عجزهم المستدام.

ما يستحق القراءة ليس "اللطم السياسي" على فوز عنصري على عنصري اقل، فوز من يبحث تهويدا أكثر اتساعا على من يعمل على تهويد اقل في بقعة ما، لكن الفوز التاريخي لأبناء شعبنا في الجليل والمثلث والنقب، ورسالتهم التي لا تهتز ابدا، بل تزداد ثقة يوما بعد آخر، خلافا لكل ما يحيط بهم "إحباطا"، منتزعين كلمات الشاعر الشهيد توفيق زياد من نص لغوي لتصبح حضورا سياسيا:

" كأننا عشرون مستحيل

في اللد، والرملة، والجليل

هنا ..على صدوركم، باقون كالجدار

وفي حلوقكم

كقطعة الزجاج، كالصبار

وفي عيونكم

زوبعة من نار"

لنحتفل بمغزى ما حققته القائمة المشتركة بدلا من البكاء على اطلال خيبة خائبون.

نصرنا بفوزنا التاريخي من خلال قائمتنا التي رسمت مسارا جديدا في الكفاح الفلسطيني، لن تكون خبرا وحدث، وستترك أثرها، كما لا يتوقع "العاجزون"، على مخطط التهويد الأمريكية الإسرائيلية.

كم كان خائبا ان يخرج غالب الناطقين بلغة الضاد في بقايا الوطن مولولين فوزا عنصريا، وتجاهلوا نصرا فلسطينيا ما كان له أن يكون دون ترسيخ وحدة رغم كل ما بين مكوناتها، وحرب عنصرية لم تهزم طاقتها الكفاحية، بل هي من هزم جرثومتهم الكريهة.

آثار فوز القائمة المشتركة لتصبح قوة لا يمكن تجاهلها، ستكون هي الحدث لمن اعتقد انه سيرسم مستقبلا بلا الفلسطيني، نصر هو الأهم بعد قرار الأمم المتحدة الاعتراف بفلسطين دولة عضو مراقب عام 2012، رغم أن ممثل الرسمية الفلسطينية تجاهلها خدمة لعدو قومي.

مرحلة جديدة، ستبدأ مع حضور الفلسطيني في النظام الرسمي الإسرائيلي...فلا تتجاهلوها أيها المنقسمون الخائبون!

ملاحظة: مفارقة لا يقف أمامها كثيرا من عربنا، ان الرئيس الأكثر ولاءا لإسرائيل لا يحظى بتأييد يهود أمريكا... أليس مسالة تستحق الانتباه من ساسة مرتعشين.

تنويه خاص: القمة العربية يجب ان تكون "أبكر" من زمنها لو هناك إحساس بخطر سياسي عام...عفكرة سوريا لا تتوسل مقعدها بل هي من تنتظر عودة البعض لها!

الرصاصة السياسية لحصار الاحتلال والانفصال!

كتب حسن عصفور/ ما قبل عام 2006، كان من الصعب جدا أن يرتبك "الفلسطيني" وطنا وشتات في الرد الفوري على سؤال "ما هي الأولوية الوطنية"، التحرر والاستقلال الوطني والانتقال من "سلطة وطنية الى دولة وطنية"، ومعها قد يسرد عشرات تفاصيل كل من تلك العناوين كلاما لكيفية تحقيق ذلك.

وبالطبع، لا نكران ان هناك بعض من فصائل لم يكن لها ذلك التحديد، واستمرت في الشعار العام، الذي يريحها من تقديم رؤية محددة حول ما عليك القيام غير الانتظار التاريخي لتحقيق "الهدف التاريخي"، وان التطورات الجارية بكل ما حملته من "آثار" تفرض حراكا فاعلا وليس غائما.

الرئيس محمود عباس قاد حركة ديبلوماسية فاعلة وحيوية عام 2012، توجت بالانتصار التاريخي للشعب الفلسطيني عبر قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 حول اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين عضوا مراقبا رقم 194، عملا سيكون يوما ما هو حجر الأساس للاستقلالية الكيانية الفلسطينية، حتى مع تراجع أصحاب القرار الرسمي الفلسطيني عن تفعيله، بل والتخلي عما حققه من إنجاز خاص، بالتيه السياسي ضمن "دهاليز" مرحلة انتقالية" تفرضها سلطات الاحتلال من طرف واحد، بعد ان انتهى مفعولها الزمني والسياسي والإصرار عليها ليس مصلحة وطنية فلسطينية، بل هو باختصار خدمة لمشروع الثورة المضادة، إسرائيلية وغيرها.

القرار الأممي، ربما ليس مفعلا وطنيا، لكنه سيبقى حجر الزاوية في إطار الصراع التاريخي لمشروع وطني فلسطيني مع الحركة الصهيونية ومشروعها التوراتي التهويدي، الذي يضعه هدفا مركزيا له لإذابة "الهوية الفلسطينية" وتحويلها الى "زاوية سياسية" ضمن مشروعهم العام، ومن يدقق جيدا في مضمون خطة "ترامب – شارون" سيلمس ان طمس الهوية الوطنية الفلسطينية قضية مركزية لها، ولم يكن استثناء قطاع غزة حرصا بل تأكيدا، لتغييب المركزية الفلسطينية.

والسؤال الراهن، هل لا زال هناك للفصائل الفلسطينية القائمة، أولويات وطنية تمثل قضايا مركزية لها، وتعمل عليها وفق رؤية جمعية او فردية، وهل لعناصرها بكل مستوياتهم فاعلون على تحديد تلك العناصر، بل وتقديم شرحا شعبيا لها، مقابل "أولويات حزبية فصائلية"، يصبح الدفاع عن الحزب – الفصيل وقيادته، تمثل أولوية قد تكون المركزية الأبرز لهم.

السؤال مرتبط بتطور المسار الفلسطيني المصاب بحركة "انكسارية شاملة"، ترتبط بالرؤية المشتركة والأداة المشتركة، فلا يمكن لأي حركة وطنية جمعية أن تحقق رؤيتها في ظل انكسار، وهو ما يمثل الحقيقة الثابتة للمشهد الفلسطيني، جسدته الحركة العامة منذ انقلاب عام 2006 الانتخابي قبل أن يتحول لانقلاب عسكري – سياسي ببعد انفصالي.

وبتدقيق، فما قامت به حماس عام 2007 أدى لقوقعة الحركة ذاتها من مشهد فلسطيني عام الى "مشهد غزي خاص"، فحماس بعد الانقلاب الانتخابي حققت "حلما" لم يكن ضمن حسابات أي من دوائر قرارها، بل ومن وقف معهم، مع ان خسارة فتح كانت واضحة ولكن ضمن حدود "توازن سياسي"، لكن دوائر غير وطنية ولها برنامج محدد كان دافعها لإشراك حماس في الانتخابات ليس حبا فيها بل كراهية في السلطة الوطنية وللخلاص من اول تجربة كيانية فلسطينية في التاريخ.

وفرض الانقسام – الانفصال اجباريا أهدافا وأولويات غير تل التي كانت، فبدلا من التحرر والاستقلال الوطني، أصبح أولوية الكلام عن "الوحدة وانهاء الانقسام" كي نتمكن من تحقيق مما كان أولوية، وتغيير المعادلة ليست عملا عبثيا ولا ضربة حظ سياسي وجدتها قوى "العدو الوطني – القومي"، بل هي جزء من استراتيجية تطويق "النمو الوطني الكياني الفلسطيني".

أولوية الفصائل دون تمييز تنطلق من الخاص (الانقسام) لكي تصل الى العام، وما فرض تغييرا مركزيا بل وجوهريا على الرؤية الوطنية الفلسطينية، واولياتها.

هل هناك مجالا لكسر المعادلة السياسية التي رسمتها القوى المعادية، ووقعت فيها الحركة الفلسطينية دون استثناء لأي منها، بوعي أو بدونه، ام أن الأمر بات "محال سياسي" في الزمن المنظور؟!.

ربما، نعم وربما لا، والمفتاح راهنا ليس بيد حركة حماس كما قد يعتقد الغالبية بحكم إدارتها لانقلاب كياني وسياسي في قطاع غزة، رغم خطره، لكنه بيد الرئيس محمود عباس وحركة فتح، حيث المفتاح المركزي لا زال لهم، ويمكن للرئيس عباس أن يعيد ترتيب الأولويات فورا، بل وكسر ظهر انقلاب حماس، بإعلانه دولة فلسطين تحت الاحتلال ضمن قرار الأمم المتحدة لعام 2102، لا ينتظر موافقة من أي طرف فلسطيني، أو دولي، بل ولا عربي، فكل أوراق التفاعل السياسي متوفرة تماما، ولها قدرة حركية تتجاوز ما يراه العاجزين.

إعلان دول فلسطين تحت الاحتلال سيمثل "الرصاصة السياسية الأولى" لتسديد ضربة قاضية لـ "سواد المشهد الوطني"، ونهاية موضوعية للانقلاب – الانقسام، وسيضع حماس امام خيار لا غير، اما أن تكون جزءا من نظام الدولة الجديد، وإن كانت محتلة، او تواصل البقاء كجزء من آلة الاحتلال ضد الدولة...وعندها لكل حادث حديث.

دون ذلك، سنكتب فصلا من "التهجير السياسي الجديد" انتظارا لرصاصة سياسية كما رصاصة العاصفة عام 1965.

ملاحظة: في يوم المرأة الفلسطينية الدائم، لن تصح بلادنا سياسيا دون أن تجسد حق النار المقدسة تشريعا وثقافة وحرقا لموروث ظلامي طويل...لروح أمي سلاما أيها الضوء الذي لا يغيب!

تنويه خاص: "مواجهة كورونا" في بقايا الوطن كشفت عن مدى "جاهلية" الاستعداد وليس

جهوزية الاستعداد"، التي أشبعنا كلاما عنها...العجز في العقل يا أنتم!

"السعافين" يطارد قاتله رغم بيان المهزلة!

كتب حسن عصفور/ في مفارقة ساخرة، أعلنت حركة حماس بعد تحقيق "كوميدي"، ان عصام السعافين، الذي قتل نتيجة تعذيب أجهزتها الأمنية وبعد عملية إخفاء لمدة 27 يوما، شهيدا من شهداء الوطن، وأكملها مرسوم للرئيس محمود عباس باعتباره شهيدا من شهداء الثورة الفلسطينية، يوم السبت 29 فبراير 2020.

بيان حماس كشف عمق الاستخفاف الذي تمارسه أجهزتها الأمنية في سراديب ظلامها ومعتقلاتها، خارج القانون والمساءلة، تختطف من تريد وقتما تريد، وتضع قائمة الاتهامات كيفا تريد، في غياب شامل للرقابة الشعبية، وبالطبع للمؤسسات الحقوقية، التي أصابها خرس غير معتاد، ان يقتل شاب في سجن بلا سبب سوى انه أحد عناصر الشرطة الفلسطينية التابعين لرام الله.

جوهر البيان الحمساوي، جاء للتغطية على الجريمة بمكذبة منحه لقبا وسؤال عما حدث ولوم القاتل بان جريمته كانت مكشوفة أكثر مما يجب، وليس ضمن ما كان مخططا، بل ربما لم يكن مطلوبا قتله بل ارساله الى حياة خالية من روح الانسان، عله يكون درسا لكل من لا يسير ورأسه الى قدميه، شاب منعت زيارته بعد ان قامت فرقة "النهي عن المعروف" الظلامية باختطافه من الشارع، بلا أي مستند قانوني او استدعاء شكلي، كان له ان يمثل غطاءا "كاذبا".

الخطف لم يكن جهلا بالقانون، بل رسالة ان القانون تحت حذاء سلطة جاءت خارج القانون، بانقلاب أسود كان المهندس الأول له أمريكا وتل أبيب، ونفذته قطر مع قيادة عطشى للسلطة أي سلطة، عملية الاختطاف تواصلت بعدم إعلام اهل المخطوف، وكأنه ذهب في قارب من قوارب الموت التي اختارت هجرة البحر على البقاء في منطقة الظلام، سلطة لم تراع حرمة القانون بأن تعلم ذويه أن ولدهم لديها في عملية "تحقيق ما"، لكنها تجاهلت كل ذلك، واكثر منعت رؤيته طوال فترة الاختطاف، رغم التوسل الإنساني لعائلة لا تعلم مصير ولدها، بل انها حرمتهم من سماع صوته عبر هاتف، رغم ان العدو القومي لشعبنا يسمح بأكثر من ذلك بكثير.

بيان حماس، الذ حاول أن يرفع المساءلة القانونية والقصاص الوطني عن القاتل فردا ام جهازا، تماثل تماما مع بيان دولة الكيان الإسرائيلي بعد جريمة التنكيل بجثمان الشهيد الناعم شرق خانيونس، عندما أشار الى الخطأ ولكنه تجاهل الخطيئة ذاتها، عملية القتل والخطف وحرمان الحق الإنساني.

جريمة إعدام السعافين لا تنتهي ببيان خادع ومضلل، بل فتح الباب لضرورة تقديم كل مسؤول عن الجريمة الى محاكمة علنية، يكون القانون في النهار وليس خلسة بين قاتل وقاتل، ودون ذلك فلا بيان ولا منحه شهادة بشهيد يمكن ان تزيل معالم الجريمة التي ستلاحق مرتكبيها، ولأهله كل الحق بتقديم بيان حماس كوثيقة إثبات الى محكمة جنائية دولية، ما لم تراع حماس حقهم الخاص.

قبل فوات الأوان، وجب على قيادة حماس الغزية القيام بما هو حق، والكف عن دروب "الخداع" ما دام اعترفتم أن الشاب عصام السعافين شهيدا...فحق الشهيد في مسار الشعب هو "الثأر الوطني" له، وليس ردم الجريمة الوطنية.

ومرورا على مرسوم الرئيس عباس بان السعافين شهيدا، لماذا تأخرت وانتظرت بيانا هزيلا من حماس لتصدر مرسوما أكثر هزالة، الم يكن الأجدى أن يكون ذلك في اليوم التالي لإعدامه...وأن تعتبر كل شهداء الموت في السجن الحمساوي، وكذلك من يقتل داخل سجون السلطة بلا ذنب سوى الانتماء شهداء دون انتظار...اليس الأجدر من الوسام فتح ملف الجريمة السياسية، وان تمنع اجهزة السلطة الأمنية في الضفة من القيام بها، كي لا تمثل ذريعة لجريمة مقابلة من أجهزة حماس، ويصبح اهل فلسطين وقودا لكراهيتكم المتبادلة.

الخطف خارج القانون جريمة لن تمر بلا حساب وطني أي كان مرتكبها!

ملاحظة: مسألة فرض وجود جواز السفر مع المغادرين أو القادمين لقطاع غزة من معبر بيت حانون، هو "كورونا سياسية" كمقدمة للفصل الوطني وفقا للصفقة الأمريكية... "غزة كيان خاص" ومبروك يا حماس!

تنويه خاص: لو صح خبر ان رئيس بلدية رام الله يرأس جمعية متوسطية في عضويتها مستوطنة "موديعين"، وكان سببا لاستقالة 5 أعضاء من البلدية،

يتطلب ذلك اقالة وزير الحكم المحلي فورا، فما كان عار والصمت عليه عار أكبر!

القائمة المشتركة بين تصريحات كاتس وتحذيرات ديسكن!

كتب حسن عصفور/ منذ أن حققت "القائمة المشتركة"، ممثلة لأهل الحق السياسي وفلسطيني 48، نصرا رقميا تاريخيا في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، وتحالف "الليكود" يقوم بحملة إرهاب بلا حدود ضد ذلك الانتصار، بلغة اقل ما يقال فيها ان كاشفة للجوهر "الفاشي الحقيقي" لهذه الفئة التي تسيطر على القرار الرسمي الإسرائيلي منذ اغتيال رابين وفوز نتنياهو في انتخابات 1996.

لم يكتف نتنياهو وتحالفه الإرهابي، باعتبارهم القائمة المشتركة وشخوصها "العدو الأول" والخطر "المركزي" للكيان الإسرائيلي خلال الحملة الانتخابية، ودعاية فاقت كل أشكال الكراهية التي سبقت تلك الانتخابات، ما يجب ان يكون جزءا من ملف ملاحقتهم كمجرم حرب ليس ضد الشعب الفلسطيني فحسب، بل ضد 20% من مواطني الكيان الإسرائيلي، يمثل تمثيلهم مع تحالفهم الانتخابي القوة السياسية الثالثة في البرلمان الرسمي.

تصريحات إسرائيل كاتس وزير خارجية الكيان، حيث اعتبر نواب القائمة المشتركة الـ 15، انهم "إرهابيون" يرتدون بدلات وربطة عنق، او يمثلون "ارهابيون" يرتدون بدلات وربطة عنق. اعلان بضرورة ملاحقتهم بتهمة قانونية، وسجنهم وسحب الصفة البرلمانية عنهم، وما يمكن ان يكون "ممكنا" من إجراءات وفق لتلك الاتهامات.

بالتأكيد، كاتس ورئيسه الفاسد – الكاذب نتنياهو، يدركون تماما، ان "القائمة المشتركة" باتت تمثل قوة لا يمكن لأي كان، أن يحد من تأثيرها على المسار السياسي في الكيان، وان حرب العنصرية السياسية – الفكرية ضد قواها، بل وضد الوجود الفلسطيني داخل الكيان أو في الضفة والقدس وقطاع غزة، لن تنال من مكانتها وأثرها، على العكس، كلما زاد منسوب الكراهية والعنصرية من قبل قوى اليمين الإرهابي والتطرف تزداد قوة "القائمة المشتركة"، وتتصلب حصانة.

نتنياهو وكاتس، ومن يمثلون اصابهم شكل فايروسي جديد من الهوس والهستيريا، ما يماثل "كورونا"، خاصة بعد أن منحهم ما يقارب الـ 90% من الناخبين العرب الفلسطينيين المشاركين في آخر انتخابات، ما يجسد حقيقة ان كل ما سبق من حرب تستهدف الهوية والوجود فقدت كل أركانها، ولذا كان التصعيد العنصري الجديد، وربطهم بتهم الإرهاب.

واقعيا، من يمثل راهنا "خطرا إرهابيا" على الكيان الإسرائيلي بعد الانتخابات، ليس القائمة المشتركة، بل تحالف الليكود وقاعدته الانتخابية، تؤكدها تحذيرات أحد اهم رؤساء جهاز الأمن الإسرائيلي المعروف باسم "الشاباك" يوفال ديسكن، التي يشير فيها الى خطر القيام بعمليات "إرهابية" لاغتيال شخصيات معارضة لليكود، وأجواء تمثال ما سبق اغتيال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق اسحق رابين عام 1995.

ديسكن، يعلم تماما من اغتال رابين، وأن الشخص الذي نفذ العملية هو جزء من قاعدة التحالف الانتخابي الليكودي، ولذا خرج بتصريحات تمثل "إنذار مبكر"، من عمليات "إرهابية"، قد تنال فيما تنال قيادة القائمة المشتركة، ضمن أجواء التحريض العنصري والفاشي، ولقطع الطريق على تشكيل حكومة خالية من نتنياهو "الفاسد الأول" والمطلوب للقضاء في الكيان الإسرائيلي.

تحذيرات ديسكن وتصريحات كاتس ونتنياهو يجب أن تصبح "جرس إنذار" لمواجهة تلك الحرب السياسية الفاشية، التي قد تتحول الى حركة تصفية مباشرة للعقبة الأبرز امام تحالف نتنياهو، لتشكيل حكومة تمنحه الحماية من مصير ظلامي طال ابتعاده عنه.

ملاحظة: يبدو أن "فايروس كورونا"، لا يعرف الطبقية ولا المكانة السياسية ولا حصانة لزعيم او حاكم... من لا يلتزم بالقانون العام مصيره "كورونا"...ويخلف عليك يا فايروس لو قدرت على ظالمي الأمة وتنظف مسار شعوبنا...بس خليك بعيد عن غلابتها!

تنويه خاص: أفرجوا عن حسام خضر بعد ان رفض المساومة...طيب يا سادة القهر هل اعتقدتم ان خطوتكم ستنال من رافضي مواقف ساسة لا يديرون بالا لحق شعب في الفكاك من عدوه ومحتليه...كش حاكم!

القائمة المشتركة "يوم أرض" سياسي جديد!

كتب حسن عصفور/ منذ اغتصاب غالبية فلسطين التاريخية وإقامة إسرائيل على أراضيها وتهجير ما أمكن تهجيره من سكان الأرض الأصليين، يعيش بعض من أبناء الشعب الفلسطيني في "وضع سياسي معقد"، قلما كان له مثيلا في كوكبنا، حيث ارتضت أقلية من أهل البلاد التعايش في ظل نظام سياسي شكل "عدوا قوميا ووطنيا وإنسانيا" لهم.

لم يكن ذلك "خيارا" لمن قرر البقاء في أرضه وبيته ورفض المغادرة "المفخخة"، بين انها "مؤقتة" او "هروبا" من مجازر منتظرة، خيار التعايش داخل نظام يجسد فكر العدو القومي والسياسي هو أكثر مظاهر الإشكاليات السياسية، وتحتاج الى درجة من الوعي الخاص، والمدرك لقيمة الاختيار وضرورة استمراره.

ومنذ عام 1948، والمعادلة عن دور ومهام وطبيعة "أهل فلسطين" قيد النقاش بين ضرورة التفاعل الإيجابي وبين الرفض السلبي "الشكلي"، نقاش بدأ وكأنه "صراع فكري" لخدمة أهداف لا ترتبط بجوهر القضية الفلسطينية، بل لخدمة رؤى بعيدة عن ذلك الأمر، ولعل الشيوعيين الفلسطينيين ومعهم بعض الشيوعيين اليهود، الذين شكلوا ما عرف بحزب "ركاح" جسد "النموذج الأبرز لرؤية وضع أسس التعامل من داخل النظام بما يمثل حماية للوجود الفلسطيني، مقابل "تحالف غير معلن" بين اتجاه قومي وإسلاموي رافض لذلك، مع قبوله الاستفادة من الخدمات التي يقدمها النظام الجديد، أي قبول الخدمات ورفض ما يمكن أن يكون وقاية وفعلا للتأثير السياسي.

نقاش لم ينته بعد، رغم انه بات "هامشيا"، رغم ان بعض التركيبات الفكرية أدركت، بان المعركة السياسية ليس خيارا ذاتيا، بل هي ضرورة لا بد منها في ظل واقع مكروه لكنه قائم، وأثبتت التجارب أن المشاركة الكفاحية السياسية هي السبيل الأمضى والأكثر فاعلية، من "نكوص" واختباء وراء "شعارات" لم تقدم خدمة حقيقية للمعركة القائمة، خاصة عندما يقبل البعض الرافض للمشاركة السياسية بقبول المشاركة المحلية.

يوم الأرض 30 مارس (آذار) عام 1976 شكل مرحلة فارقة في مسار الحركة السياسية الفلسطينية داخل إسرائيل، أكد للواهمين او "الصبيانيين" أن الروح الكفاحية أكثر اشتعالا وحضورا ولم تذهب في دهاليز العمل السياسي ضن "قواعد" نظام ما بعد عام 1948.

"يوم الأرض"، ليس حدثا بل فصلا تاريخيا أكد أن الهوية الفلسطينية لشعب وأرض لن تنالها كل مشاريع التهويد وكسرت حركة "الأسرلة" التي جاهدت الحركة الصهيونية فرضها داخل "الأقلية السكانية الأصلية"، مع تمكنها من تحقيق اختراق في بعض من مكونات أبناء الشعب الفلسطيني، لكن الجوهري جسدته قوى يوم الأرض.

وعام 2020 وفي شهر آذار حدث "يوم أرض" سياسي جديد تجسد في فوز تاريخي لأبناء الشعب الفلسطيني في الداخل 48 عندما حصدت "القائمة العربية المشتركة" 15 نائبا في الكنيست الإسرائيلي، قوة لم يكن لها ان تكون لولا حركة وعي وإدراك لقيمة المسار السياسي الذي تمثل في تغيير 30 مارس 1976.

الانتصار الأخير ليس رقميا، بل هو انتفاضة لتجسيد هوية ومكانة، ولذا كل من يعمل على النيل من قيمة ذلك "الكسب المفصلي" يخدم موضوعيا فكرة الحركة الصهيونية، التي لا تريد حضورا فلسطينيا خاصا ومميزا وفاعلا في النظام القائم، ليس كخيار ذاتي بل كـ "ضرورة سياسية" لا بديل لها سوى "انعزالية سياسية" ضارة.

ملاحظة: الفدائية "الفريدة" تيريزا هلسه، مسيحية علمانية أردنية فلسطينية، رحلت بلا ضجيج سوى أن غيابها أعاد للذاكرة ما جسدته بتكوينها من مشهد فريد...رحلت وتركت آثارا أبرزها أثر سيبقى نتنياهو دون غيره متعايشا معه...سلاما تيريزا وسلاما لمن سبقك شهداء لوطن وقضية.

تنويه خاص: لا زالت جريمة النصيرات تقدم مزيدا من ضحاياها..وفاة 24 إنسان دون ان يهتز ضمير مسؤول عن محاسبة المجرمين...يتحدثون بلا انقطاع عن قيمة الانسان لكنهم يكذبون في كل حرف مما يقولون!

الى أمن عباس وحماس..."لجنة وطنية" لمواجهة "الإشاعة أولا!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام قليلة، قامت أجهزة أمن السلطة في نابلس باعتقال النائب السابق والفتحاوي "العتيق" حسام خضر، على خلفية ما كتب بخصوص اعلان الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ العامة في "بقايا الوطن"، اعتقال لم ينتظر حتى مسائلة الكاتب لما كتب وكيف له رفض ذلك.

وبعد حملة سياسية رفضا للاعتقال، ونظرا لأن المشهد لا يحتمل سلوكا أمنيا غير مبررا، وواقع نابلس ومخيم بلاطة تحديدا، حيث يقيم النائب خضر، واعلانه "طوارئ الاضراب" عن الأكل والكلام، كان لا بد من إطلاق سراحه.

ويوم 13 مارس، أقدمت أجهزة أمن حماس على اعتقال الكاتب عبد الله أبو شرخ، على خلفية كتابته بصفحته على الفيس بوك، اتهاما صريحا لكتائب القسام، بأنها من يقف وراء حريق النصيرات، الجريمة التي أودت بحياة 18 مواطنا، وقد تشهد مزيدا من الضحايا.

الاعتقال جاء سريعا جدا، والغريب انها اول حالة اعتقال تتعلق بتلك الجريمة، فقد تجاهلت المساس، بل مساءلة أي ممن هم مسببي الجريمة الكبرى، والتي كان لها ان تعتقل فورا من لهم صلة بها، من بلدية ومسؤولي أمن ودفاع مدني بل ومسؤول حكومة منح ترخيصا للجريمة قبل أن يكون لمحطة أو مخبز.

الاعتقال، ليس مبررا ابدا، رغم ما يحمل من مساس بجيش حماس الحزبي، وما تحاوله احاطته بـ "قدسية ما"، وهو ليس كذلك ابدا، فبه كما أي شعب من هو فاسد وقاتل، ومن هو وطني بامتياز، ولا ضرورة الاستشهاد بحوادث يعرفها أهل القطاع، خاصة دوره المباشر في قمع الحريات والحراك الشعبي الغاضب.

بل أن ما كتبه أبو شرخ يتم تداوله بين اهل منطقة الجريمة، بعيدا عن تأييد ذلك او رفضه، وهل يجب نشره ام لا، فكلها قابلة للنقاش، اما الاعتقال كما حدث، فليس مقبولا ابدا، وكان عليهم التدقيق قبل فعلتهم تلك.

ولأن الإشاعة أو نقل كلام يتم تداوله بين المواطنين، قد يمثل ضررا ما، دون توضيح او تدقيق، حتى لو كان بها جزءا من الحقيقة، فليس كل ما يقال خطأ او خطيئة، ولذا يتوجب العمل على تشكيل "لجنة وطنية" من شخصيات إعلامية

سياسية وليست امنية أو صديقة لها، غير موجهة لمراجعة لتلبية ما تراه "أجهزة امن" سلطتي الأمر الواقع في "بقايا الوطن".

محاربة الإشاعة، ووقف التعامل معها، كمصدر يتم ترويجه، بات ضرورة وطنية، كونها أصبحت تمثل عنصرا ضارا بالمشروع الوطني، وسلاحا للنيل من جسد الشعب قبل الفصيل، ويشترك بها أساسا طرفي النكبة بما لهما من أدوات سامة وغير أخلاقية، لا تقف عند حدود يمكن التعامل معها.

لا تستثنى وسائل إعلام الطرفين، الرسمية أو المرتبطة بها وتسير في فلكها، وربما تكون هي الأكثر خطرا، كونها "صانعة الإشاعة" ومروجتها ضمن أساليب متعددة، ولذا فتشكيل "لجنة وطنية" خالية من ممثلي الطرفين، تمثل خطوة هامة، وإن لم تكن "لجنة وطنية موحدة"، لتكن لكل من جناحي "بقايا الوطن"، مع تنسيق ما أقل من تنسيقهما مع أمن دولة الكيان.

مسألة ليست معقدة، ولكنها تحمي الفلسطيني، بل وتحمي سلطتي الأمر الواقع من منزلقات أمنية خارج المسؤولية الوطنية.

فهل نرى عملا بلا حسابات صغيرة ام أن الأمن فوق الجميع...!

ملاحظة: مع ذكرى ميلاد شاعر الوطن والهوية الوطنية محمود درويش، التي توافقت وحرب الحصار على كورونا، نستذكر معه قصيدته (حاصر حصارك ..لا مفرُّ ..سقطت ذراعك فالتقطها..واضرِبْ عدوك..لا مفر!).

تنويه خاص: لم يكن الرئيس عباس موفقا اختيار شخصية فتحاوية بلا نشاط للاطمئنان عن أهل قطاع غزة، رسالة سلبية جدا..كان له إما الاتصال بقائد حمساوي، او محافظ غزة الفتحاوي..اللي عمله سقطة واضحة

تفكير سياسي فلسطيني جديد لم يعد "خيارا" بل ضرورة مطلقة!

كتب حسن عصفور/ لا تشكل حكومة السلطة الفلسطينية النموذج السياسي الذي يمكن اعتباره نموذجا "وطنيا" بالبعدين السياسي والمؤسساتي، بل ربما تمثل في جوهرها "عصبوية تنظيمية" خاصة بحركة فتح، تتحكم في كل مفاصلها الرئيسية، وغاب عنها مفهوم "الشراكة السياسية"، مع وجود بعضا من "الإضافات الحزبية" الغائبة عن "مطبخ القرار".

ولقد كشفت أزمة "الخطر الكوروني" بعضا من تلك "العصبوية" و"الفشل التكاملي الوطني"، عندما تجاهلت قطاع غزة من خطتها العملية، وليس الكلامية، واستغلت موقف حركة حماس لكي تتهرب رسميا، رغم انها تمتلك "أدوات فعل" قادرة من خلالها أن تعزز حضورها وشرعيتها من خلالها، وهناك من الأدلة الكثير، لو ارادت تلك الحكومة الفعل حقا كحكومة لقسمي بقايا الوطن.

أزمة "الخطر الكوروني" كشفت كم ان أدوات الحكم الوطني هي الغائب الأبرز، فحكومة رام الله لم تفكر سوى بحدودها الجغرافية، فيما حركة حماس تعرت تماما عن كونها حركة يمكنها أن تكون قادرة على إدارة حكومة سياسية عامة، ولعلها تكون الخاسر الأكبر، بعد الاقتصاد من هذه الأزمة، والتي كشفت عجزها وقلة أمرها في إدارة شأن عام، وأنها بعد 13 عاما من "خطف غزة" لا تمتلك المعرفة الكافية لإدارة حكومة، وأنها مستمرة في ثقافة "الفصيل المغلق".

ذلك الفشل المأساوي في إدارة الشأن العام، ليس تبيضا لصفحة "حكومة الرئيس عباس الفئوية بامتياز"، لكنه وضع الأمر في سياق مختلف، من حيث القدرة على العمل في جناحي "بقايا الوطن"، وتحمل مسؤولية سياسية مجتمعية دون أي مبررات خادعة، ما يفرض إعادة أسس التفكير بطرقة جذرية، وألا تقف المسألة عند عتبات تجارب فاشلة، غالبها لم يكن بحثا حقيقيا لتغيير المشهد الانقلابي السائد في بقايا الوطني، من طرفي المعادلة السياسية.

مطالبة حركة حماس، ان تتقدم هي برفع كافة العقبات العامة من امام الحكومة في رام الله لتكون المسؤولة عن قطاع غزة في مواجهة "الخطر الكوروني"، ضمن حساب تعاوني دون تقاسم حزبي، وتلك معادلة معقدة ولكنها ليست

مستحيلة، وحماس التي لا أمل لها ابدا ان تحكم الضفة الغربية حتى في سياق "صفقة ترامب"، عليها أن تكون هي مفتاح حركة التغيير السياسي.

"الخسارة الشكلية" لحركة حماس من تخليها عن الحكم لصالح المركز، هو عمليا ربح سياسي قد يكون أكثر أهمية لحكمها الراهن المحاصر والفاشل، ويمكنها أن تبدأ بترتيب مفاهيم "شراكة جديدة" ضمن رؤية جديدة، خارج سياق معادلة "أكون أولا أو لا حكومة وطنية ابدا".

استمرار الوضع الراهن خسارة للشعب الفلسطيني وقضيته بشكل عام، لكنه بالتأكيد لا يمثل أي مظاهر لربح فصائلي مهما حاول البعض تمرير "كذب سياسي"، وكشفت الأزمة الراهنة بعضا من ملامح الفشل العام والذاتي، وليت قيادة حماس تصارح الشعب بما حققته من مكاسب جادة للقضية الوطنية، خارج "معادلة التهدئة" والسلاح المخزون، الذي يتم الحديث عنه أكثر بكثير من استخدامه على طريقة حزب الله في لبنان...

الاستمرار بالوضع الراهن، لن يقدم "حلا" ولن يخلق عاملا مساعدا للحل، وكل هروب من حقيقة "التخلي عن الحكم" لصالح المركز بكل مصائبه هو شراكة بانتشار الخطر الكوروني سياسيا، وذلك لا يؤدي بالضرورة ان تعلن حكومة رام الله ترحيبها أو موافقتها على تلك الخطوة لكنها تبقى الضرورة قبل الاقدام على ما يجب الإقدام عليه كحل انقاذي أخير.

فآخر العلاج الكي الإجباري لو كان فيه شفاء للنظام الوطني الوليد رغم كل المؤامرات لقبره!

ملاحظة: اتصال رئيس الكيان الإسرائيلي مع الرئيس محمود عباس للتنسيق في مواجهة "الخطر الكوروني" وترحيب عباس بذلك أصاب النفس الوطنية بحسرة كم بنا عطب عام، في ظل "فرقة التنسيق" بين جناحي بقايا الوطن"!

تنويه خاص: رحل الطيب عبد الرحيم، صديق رحلة سياسية وطنية...حسرة الرحيل للصديق ضاعفها حسرة عدم القدرة ان تكون جنازته تليق بتاريخه... سلاما يا "طيب"!

تقرير جريمة النصيرات...جريمة مضافة!

كتب حسن عصفور/ سارعت حركة حماس عبر ناطقيها وكتبتها، دون غيرهم من أهل فلسطين، باعتبار تقرير لجنتها "الخاصة – الحزبية"، حول جريمة النصيرات التي ذهب ضحيتها 22 مواطنا، بأنه يتسم بالشفافية والنزاهة، بل والكارثة أن يقال وبالعدالة أيضا.

يمكن أن تصف حماس تقرير لجنتها الحزبية، كما تشاء، ولكن من الجرم المطلق وسمه بسمة "العدالة"، اي منطق يمكن اعتبار وفاة 22 انسان ضحية جريمة كاملة الأركان تقريرا عادلا دون أي عقاب حقيقي لمن كان سببها من أدوات الحركة الإسلاموية دون شريك او متهم يمكن ان تختبئ خلفه، وتقريرها أكد أنهم وراء تلك الجريمة الوطنية.

تقرير حماس، وبأي قراءة كانت، غير حمساوية يؤكد تماما، أنها قررت طمس كل معالم الجريمة عبر بعض إجراءات لا قيمة لها قانونا، سواء اقالة مجلس بلدي، سبق ان تقدم باستقالته بناء على طلب من قيادة حماس ذاتها، كما صرح نائب رئيسها خليل الحية، فيما خفضت رتبة مسؤول الدفاع المدني ووقفه عن العمل الى حين انتهاء التحقيق، ووفقا لمنطق التقرير سيتم الاكتفاء بالعقوبة المالية.

المفارقة السياسية، ان تقرير جريمة النصيرات، لم يقف مطلقا امام مانحي رخص أدوات الجريمة وسط منطقة سكنية مكتظة جدا بالسكان، ودعت الى أخذ الحذر مستقبلا، قبل منح تراخيص بعيدة عن الأمان ومواصفات مطلوبة.

التقرير تعامل وكأن الحريق مسالة فنية أدت الى بعض خسائر مالية، يمكن تعويضها بمقابل مالي تم طلبه من أمير قطر، وتجاهل تماما ضحاياه الـ 22 مواطن، ولا زال غيرهم تحت خطر الرحيل، الى جانب إصابات ستبقى اثرا لن ينسى.

لو كان هدف حماس ولجنتها الحزبية البحث عن "العدالة" و"القصاص القانوني"، لما تأخرت دقيقة واحدة في وضع كل من له علاقة بتلك الجريمة الإنسانية قيد الاعتقال تحت التحقيق والمساءلة، وضمن عمل شفاف والذهاب الى محاكمة

علنية، تمنح أهل الضحايا حق الحضور وتكليف محامين لنيل حقوقهم، وليس البحث عن "مجهول" تراه متهما، فيما تبقى مجرمين كلهم معلومي الاسم والهوية خارج اسوار الاعتقال، وهي التي لم تحتمل كلمة كتبها إعلامي (عبد الله بو شرخ) على صفحته الخاصة تتهم كتائب القسام بأنها وراء ما حدث، لم يقرأها سوى عدد محدود، ازالها سريعا، لكنها فورا سارعت بخطفه وحتى ساعته لا زال معتقلا.

لم تكتف باعتقال من كتب كلمة تحت ضغط الجريمة، بل سارعت لاعتقال فنان فلسطيني (إسماعيل البزم) هو الأبرز في رسم الكاريكاتير حاليا، لأنه نشر رسما تضامنيا مرفقا بعتاب على فصائل اختارت الصمت على اعتقال كاتب، فكان الاعتقال نصيبه.

خلال ثوان، اعتقلت حماس شخصين تحدثا عن جريمة، وابقت كل من قام بتنفيذها أحرارا طلقاء، وكأن العدالة لا تطبق في زمن الحكم الحمساوي سوى على من يكشف عوراتها في الحكم والأداء.

ومن باب المفارقة، اعتبر البعض الحمساوي، ان نشر التقرير بذاته "انجاز كبير"، كونها المرة الأولى التي تقوم بمثل ذلك طوال وجودها في السيطرة بالقوة العسكرية على قطاع غزة، فهي كسرت قاعدة "التحقيق الحزبي السري"، وأعلنت نتائجه على العامة.

هذا القول بذاته يمثل "تهمة قانونية" يجب محاسبة كل من له صلة بحكومة حماس عليها.

من باب الانصاف الإنساني، وقبل الأصل القانوني، على قيادة حماس أن تبادر فورا لاعتقال من ورد اسمه أو اشير اليه في تقريرها، وقبلهم من منح الرخص غير القانونية، كي يقال إنها بدأت حقا في معاقبة من كان سبب في جريمة إنسانية كبرى، دون ذلك سيكون تقريرها مبررا للمجرم ودعوة لمزيد من جرائم ما دامت عقوباتها كما ورد في تقرير معيب، بذاته بات جريمة أكبر من جريمة التفجير ذاته.

ملاحظة: حرائق تنتشر في قطاع غزة بشكل متتالي، ليس في منطقة واحدة ولكنها من شماله الى جنوبه، الا يطرح ذلك سؤال عن أسباب ذلك، وهل هناك فساد بات متجذرا في مانحي رخصا بلا امان...؟!

تنويه خاص: تصريح نتنياهو عن إمكانية سقوط ألاف من الوفيات بسبب كورونا في إسرائيل، تكشف أن كذبه بلا حدود...السلطة هدفه لأنها سلاحه للهروب من مصير سجن محتوم!

جريمة النصيرات...نموذج لفقدان حماس أهلية ممارسة الحكم!

كتب حسن عصفور/ لا يزال ضحايا "جريمة النصيرات" يتساقطون، فبلغ العدد 19 مواطنا، ولا زال المستقبل يحمل مزيدا منهم، كون البعض لا زال في مرحلة الخطر.

مر 10 أيام على تلك الجريمة الإنسانية، دون ان تهتز قيادة حماس السياسية والأمنية، لتعتذر عما فعلت عن جريمة كاملة الأركان، كل عناصرها معلومين لها، ولا يوجد بها "جندي مجهول واحد"، بصفتها التنفيذية والأخلاقية كسلطة حاكمة، ثم اعتقال كل من هو مسؤول عنها، أمنيا او تنفيذيا، وتعلن الأسماء للعامة، والتعهد بمحاكمة علنية للمسؤولين عن جريمة لا يجب أن تمر مرورا عابرا.

تحاول قيادة حماس "الحاكم العام" في قطاع غزة، ان تتعامل مع تلك الجريمة وكأنها "حدث قدري"، لا يوجد لأحد يد به، بل ربما "يد الله" كما يقال، كانت سببا وراء ذلك، فيما تعلم يقينا أن الجريمة التي حدث ليست فعل قدري، بل هي بفعل فاعل محدد الصفة والهوية، ولكنها كما هي طريقتها، تبحث عن ذريعة في غيرها، ولولا أن القدر السياسي لم يسعفها لاتهمت أدوات مخابرات سلطة رام الله، او أدوات العدو الصهيوني.

ولأن الجريمة واضحة تماما، وأهل النصيرات فردا فردا يعرفون المجرم – الجاني، فبعد أيام منها طلبت قيادة حماس من مجلس بلدي النصيرات الاستقالة "الذاتية"، في خطوة تكشف الهزالة التي تتعامل معها، فهي لم تقم بإقالة المجلس وتتخذ بحقه إجراء قانوني، بل طالبته "بمحبة أخوية"، وربما برجاء الاستقالة، وغير ذلك قد يجبر أعضاء المجلس عن كشف "الحقيقة"، التي تعمل القيادة الحمساوية اخفائها عن الشعب الفلسطيني.

تعتقد حماس وقيادتها، ان الزمن، ومعه فايروس كورونا، وما خلقه من حالة "هلع عام"، كفيلان بأن تنسى الجريمة، ويكتفي التاريخ بتسجيلها حريق حدث صدفة، وأن ضحاياه باتوا "شهداء" مع تعويض مالي من الخزينة القطرية.

الحديث عن "جريمة النصيرات" ليس محاولة لكشف عيوب حماس، فبها ما يسد عين الشمس كما يقال، ولكن للوقوف امام كيفية التعامل مع الانسان كروح بشرية بصفته "أثمن راس مال في الوجود"، كما كثف تعريفه يوما أبرز مفكري البشرية كارل ماركس، وطريقتها في إدارة الشأن العام، والأسلوب الذي تتعامل به مع

الحق العام" و"القانون"، حيث تؤكد منذ خطفها قطاع غزة يونيو (حزيران) 2007، حتى جريمة النصيرات انها فاقدة الأهلية لممارسة الحكم، بل فشلها لم يعد يمكن تغطيته بغربال السلاح.

بعيدا، عن البعد السياسي في حركة الانقلاب الذي فتح باب الانقسام، فحماس منذ انفرادها بحكم قطاع غزة، لم تقدم ما يمنحها صفة سياسية لأن تقود النظام السياسي الفلسطيني منفردة، فكل تجاربها حملت معها الفشل العام، ولا يحتاج المرء جهدا ليكتشف انها فشلت وبامتياز في مسار إدارة النظام القائم في قطاع غزة، ولم تتمكن من رسم حدود فاصلة بين "قواعد العمل الحزبي"، وقواعد الحكم العام، ولعل تعاملها مع القانون، والقضاء والفساد والآخر والوظيفة مؤشرات انها تدير قطاع غزة باعتباره "خلايا حزبية" يشرف عليها "امير مسجد" هنا وهناك.

"جريمة النصيرات" بكل ما تركته من الم إنساني لأهل الضحايا، فتحت ألما وطنيا حول كيفية تعامل جهة سياسية تمثل "طرفا مركزيا" في الحركة السياسية الفلسطينية، بعيدا عن صواب موقفها ام مأسويته، والإشارة هنا لا تتعلق بمفهوم

"الشراكة" او "الوحدة" والفردية، بل بالطريقة والأسلوب والعقلية وقبلها "الثقافة الفكرية" للفصيل، وغياب الاعتراف بالخطأ او الخطيئة، وإصرار غريب على "الطهرانية" السياسية – السلوكية، رغم كل ما أصابها من تلوث أخلاقي – وفساد بل واختراق أمني فاق غيرها بأضعاف.

الفصيل الذي لا يجاهر بالخطأ والخطيئة لا يستحق ابدا أن يكون حاكما، بل انه خطر على المجتمع يجب إزاحته...

جريمة النصيرات لن تكون حدثا عابرا، حتى لو تواطأت فصائل لتغطية عورة حماس...فذاكرة التاريخ ليست ذاكرة نملة!

ملاحظة: هل يمكن لفايروس كورونا ان يعيد ترسيم علاقات سياسية جديدة تضع حدا لعداء مزمن، وتصوب مسارات للضرورة...اتصال وزير خارجية الإمارات وبعد غياب سنوات، مع وزير خارجية إيران مثلا عله يسود!

تنويه خاص: من بركات الفايروس اللعين، اختراع طرق سلام وترحيب جديدة، السلام عن بعد، والسلام بالمرفق...الحاجة تفرض، ليتها تسود إيجابا في مناح أكثر قيمة إنسانية!

حرائق قطاع غزة...و"المجهول" هو السبب!

كتب حسن عصفور/ وكأنها لعنة جنائية تعاقب جريمة النصيرات "السياسية"، تلك التي تلاحق قطاع غزة، كشفت عن مظاهرها في الآونة الأخيرة، لتضيف هلعا فوق رعب "الغزوة الكورونية"، دون أن يعرف سبب لما تتالت الحرائق في مختلف مناطق القطاع، تنهش ممتلكات وتصيب أرواح بشرية، وتشرد بعضا ممن لا يملكون غير ما يملكون قبل الحريق.

حرائق القطاع تحدث دون اكتراث لها كما جريمة تفجير النصيرات في 5 مارس 2020، ولكن آثار تلك الجريمة التي لا تتوقف من سقوط ضحايا حتى وصل الى 25 إنسانا رحل، وأهاليهم يجهلون من هو المجرم الحقيقي وماذا حدث له ومعه،

وتكتمل المأساة بصمت صحة حماس عن الإشارة الى أي ضحية جديدة تسقط، وكأن قرارهم تعتيم المعلومة اعتقادا أنها الأسلوب الأمثل لطمس تلك الجريمة.

منذ جريمة النصيرات، حدث ما يقارب الـ 15 حريقا في مدن القطاع وبلداته شمالا ووسطا وجنوبا، وحتى ساعته لم يصدر أي بيان من المؤسسة الرسمية تشير الى حقيقة الأمر ومسبباته، وتكتفي بكونها مراقب، كما أهل القطاع، الذين يقدمون تفسيرات متلاحقة لأسباب تلك الحرائق.

كما في جريمة النصرات، حيث أنكرت الحركة القائمة بالحكم في قطاع غزة وجود فاعلين خلفها، فهي تمارس ذات السياسة على قاعدة، ان الذاكرة الإنسانية قصيرة، وسيتم نسيان كل جريمة مع تعدد الجرائم، وعلها تحافظ على مسبب تلك الحرائق – الجرائم ليواصل خلق ما يسني ما سبق.

أن يحدث 15 حريقا خلال ثلاثة اسابيع وغي مناطق مختلفة، فتلك ليس حدثا عابرا، بل ظاهرة تستوجب السؤال والمساءلة للسلطات القائمة، خاصة داخلية حماس وبلدياتها المتناثرة، التي فرضتها بالقوة الأمنية على قطاع غزة، كانوا يستحقون أم ليسوا أهلا للمهمة المعقدة.

التداول الشعبي لأسباب تلك الجرائم يمثل إدانة مباشرة للسلطات الحاكمة، وأولها فقدان شروط السلامة في كثير من المناطق، التي يرخص بها منشئات يمكنها أن توفر بيئة مناسبة لاشتعال حريق، أو فساد محروقات عبر عمليات "غش" تتم دون رقابة، أو بشكل متفق عليه بين بعض الجهات ورموزتعي تلك المحروقات لتكون سببا مباشرا.

البعض يشير الى رداءة مواد التطهير المستخدمة فتصبح سرعة الاشتعال كما يردد أهل القطاع بشكل عفوي دون حاجة لتحقيق.

وبعيدا عما سبق، لماذا لا تقدم الحركة الحاكمة وأجهزتها الأمنية – الخدماتية تفسيرا لأسباب انتشار الحرائق، وهل تعلم هي حقيقة ذلك وكشفها قد يعرضها للمساءلة وبالتالي تخلق حالة غضب شعبي، وتنكشف أنها فاقدة الأهلية لإدارة حكم وحياة ناس لهم متطلبات بعيدة عن "الشعارات الرنانة"، التي لا تقيم وزنا لحياة الإنسان.

من مفارقات المشهد الغزي، ان تعلن حماس في مشهد إعلامي عن قدرتها "الخارقة" لكشف عملاء يعملون بين ظهرانيها، وتعتبره إنجازا فريدا، (ودون تدقيق في مدى مصداقية الأمر)، فلما لا تجد ذات القدرة الخارقة لكشف مسببات الحرائق، وقبلها مجرمي جريمة النصيرات.

عملية كشف "العملاء" "الإعجازية" كما تقول حماس، تمثل دليل إدانة لها، بأنها حركة لا تملك مواصفات إدارة حكما، ولذا يبدو الأفضل لها ان تبقى في ميدانها العسكري - الأمني، ما دامت قادرة على تحقيق تلك المعجزات وتترك ما ليس بها أو لها لمن يتمكن بأفضل منها.

حرائق القطاع باب جديد لمناقشة مدى "أهلية حماس" في الحكم وإدارته...وتلك ليست جريمة سياسية بل الجريمة السياسية تجاهلها لأنها ستولد مزيدا من جرائم أكثر كارثية على القطاع والقضية الوطنية.

بعض التفكير المسؤول والوطني خيرا من "غطرسة جهولة" مآلها نار الغضب وجهنم الشعب!

ملاحظة: سريعا أعلنت دولة الكيان أن رئيس حكومتها نتنياهو مشبوه بإصابة فايروس كورونا، لم تشعر بنقيصة، في بقايا الوطن يغيب الرئيس محمود عباس منذ أيام دون ان يخرج قائل منهم حقيقة الغياب...احترام الناس واجب مش منة يا أنتم!

تنويه خاص: بعض من حماس شكك في مصداقية خبر "أمد" حول الطائرة الإسرائيلية التي ذهبت الى الدوحة لنقل المال...يوم الاثنين 30 مارس تم توزيع المنحة القطرية دون حضور العمادي، لتكشف أن المال دخل دون قطري مرافق..الكذب مش حل صدقونا!

حماس وفعل "الفاحشة الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ خلال اسبوع زمني قدمت حماس سلوكا سياسيا يحتاج تفسيرا عمليا من قياداتها، الساعية الى ترسيخ "أقدامها" في "النظام السياسي الفلسطيني" الملتبس، ما بين كيانية مقسمة، ومنظمة لم تمنحها مكانتها، ودولة على قائمة الانتظار قرارا من الرئيس محمود عباس لترى النور، وتنتهي مرحلة "الضبابية السياسية" التي تعيشها تحت ظلال "سلطة" معلقة بقرار احتلالي.

لا يوجد أدنى شك، بحق حركة حماس "الإسلاموية" حتى الساعة، من السعي لاحتلال دور القيادة للمشروع الوطني، لكن ذلك يتطلب منها، ان تجب سمتها وعلاقتها التنظيمية بالحركة الإخوانية وتخلع عنها ثوب "الطائفية السياسية"، فلا يمكن لفصيل إسلاموي أن يكون قائدا لمنظمة التحرير وهو يحصر فصيله في نطاق جزء من الشعب، وبالقطع لن يكون قادرا ان يقود دولة فلسطينية وهو يحظر من ليس منه عضوية مفتوحة، ويغلقها على منتسبي الجماعة الإخوانية، والتي هي بدورها باتت مرفوضة، بل ومطاردة كجماعة "إرهابية" في أكثر من بلد ومكان.

ومع تلك المحظورات الوطنية على حماس، تضيف لها "سلوكا سياسيا" لا يمكن لفلسطيني وطني، ان يراه "مريحا"، بل مخالفا لقواعد الشراكة الوطنية المطلوبة، ودون العودة للتاريخ منذ ولادة "المجمع الإسلامي" في غزة، وتنظيم الإخوان في الضفة، وما فعلاه متضادا مع مسار الثورة الفلسطينية وانطلاقتها ودورها، وفي أحيان كثيرة مثلا ضررا حقيقيا، فما جرى في الأسبوع الأخير من حماس فتح كل مكامن "الريبة السياسية" منها.

فقبل سفر وفد حماس برئاسة إسماعيل هنية الى موسكو مارس 2020، قدمت بلسان رئيسها، مجموعة "خيارات سياسية" اعتبرتها من باب "التنازلات" من اجل الوحدة وانهاء الانقسام، ودون التدقيق في مغزى التعبير "تنازلات"، فما كان من أفكار بها يستحق التقدير الأولي والنسبي، وفتح باب لحوار عملي، خاصة بعد ان قام هنية ووفد حماس بزيارة سفارة فلسطين في موسكو يوم 3 مارس 2020، وهي المرة الأولى التي يقوم بها هنية بزيارة لسفارة فلسطينية، رغم انه زار دولا عدة بها سفارات، بل انه لم يستقبل سفيرا فلسطينيا بها.

يبدو، ان حركة حماس، لم تحتمل "كمية التنازلات" التي قدمتها، فما ان أعلن الرئيس محمود عباس مرسوم حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية لمواجهة خطر انتشار فايروس "كورونا"، حتى سارعت بلسان أحد موظفيها، ليؤكد أن المرسوم الرئاسي لا يشمل قطاع غزة.

موقف لم يتأخر لدراسة مرسوم الرئيس عباس، او بحثه مع مؤسسات الاختصاص الطبية، أو جهات يمكنها ان تكون على دراية أعمق من قرار صدر فقط ليقول، ان قطاع غزة خارج سيطرة الرئيس عباس وصلاحياته. وان الجهة الوحيدة المخولة بتلك الصلاحيات هي فقط "حماس" قيادة وحركة.

بلا أي جدل أو نقاش سياسي، جسد هذا القرار "قمة السذاجة السياسية" و"الانعزالية الوطنية، ورسالة بقصد او بدونه، بوعي أو بجهل الى من يهمه الأمر، ان قطاع غزة حالة كيانية خاصة، ليست جزءا من "السلطة القائمة"، بل ليست جزءا من الكيانية الفلسطينية العامة، وهي تبحث عن دور ومكانة علاقات تتوافق و"مصالحها الخاصة" في إطار "الكيان الغزي الخاص".

رسالة لم تكن لمجهول ابدا، بل هي لعنوان معلوم في البيت الأبيض عبر تل ابيب، ان هناك "جاهزية سياسية" للتعامل مع يمكن من بعض "مكونات" الخطة الأمريكية، وحماس هنا تتقدم كمفاوض نيابة عن "قطاع غزة"، الذي تم التعامل معه في خطة ترامب - شارون بطريقة مختلفة، عما هو خاص بالضفة والقدس.

حماس، أقدمت على ارتكاب فعل "الفاحشة الوطنية"، كونها أصرت على قرارها رغم الطلب منها التراجع عن إعلان صبياني يحمل دلالات سياسية خطيرة، بل ان غالبية مؤسسات قطاع غزة، تجاوبت مع مرسوم الرئيس عباس وتجاهلت قرار حماس "غير الذكي"، لتتأكد بذاتها انها ليس مقبولة شعبيا حتى حيث تسيطر بالقوة الإكراهية.

كانت فرصة لحماس، التجاوب مع قرار الرئيس عباس، وتبحث بطرق مختلفة ما لها من "تحفظات"، او ملاحظات دون إعلان يبدو انه تأكيد على عملية "خطف قطاع غزة" الممتدة منذ يونيو 2007، حتى تاريخه.

هناك وقت للتراجع، مع شرط الاعتذار للشعب الفلسطيني وعن فعل "الفاحشة الوطنية"، ومحاسبة من أطلقها، والاعلان الرسمي بانها تلتزم بمرسوم الرئيس عباس كجزء من السلطة الوطنية العامة.

دون ذلك، فلا "خيارات هنية وتنازلاته" ستمنح البراءة السياسية لحماس من ترتيب انفصالي للقطاع متناغما مع خطة ترامب الأمريكية، بمساعدة دول ليست مجهولة، ولم يكن صدفة ان يشير هنية في حوار صحفي مع قناة تلفزية، ان أمريكا ارادت حوارا بشروط، لكنهم رفضوا، رغم ان واشنطن نفت تماما، لكنها رسالة بطريقة غير مباشرة من هنية لأمريكا.

هل تفعلها حماس وتعتذر، ام ستبقى على مبدأ "خطف ولو طارت الدولة"!

ملاحظة: حدثان يستجوبان الاهتمام الوطني، الى جانب القضايا "الكبرى"، ما حدث في النصيرات وسط القطاع، ليس فقط بتقديم مال حلال أو "حرام"، بل بمحاسبة من كان سبب في قتل أرواح بلا ذنب سوى "نذالة مهنية"، واعتداء على محامية وسط النهار أم أعين شرطة حماس!

تنويه خاص: اعتقال النائب حسام خضر، القيادي الفتحاوي القديم، وصمة عار على جبين من امر ومن نفذ ومن صمت، وبالتحديد وزير الداخلية الذي هو رئيس الحكومة د.اشتية...لو كان ما كتب ضد اقوال الرئيس عن أطباء فلسطين سببا، فالأدق محاسبة القائل وليس من رفض قولا غير أخلاقيا!

درس من انتخابات إسرائيل..."التاريخ" لا يحمي البلداء السياسيين!

كتب حسن عصفور/ منذ القفزة التاريخية لحزب الليكود، وتحقيقه نصرا غير محسوبا في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977، على حزب العمل "المؤسس" للكيان، وتطورات فتحت الباب لإحداث تغييرات جوهرية في البنية الحزبية، وبالتأكيد نال ممثلي أبناء الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل تطورا هاما، وصل في الانتخابات الأخيرة ليصبح التمثيل رقما سياسيا، وليس رقما انتخابيا، ما

سيصنع حضورا خاصا ومميزا لم يكن لهم منذ الاغتصاب التاريخي للوطن الفلسطيني عام 1948.

دروس الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، متعددة الرسائل، لا تقتصر على بروز التمثيل الفلسطيني، بل وتشكيل تحالف "أزرق ابيض" كقوة حزبية من بقايا "أحزاب" وشخصيات لتصبح المعادل للحزب الحاكم، وهي تجربة ليست فريدة، بل تكررت في انتخابات سابقة، أبرزها تجربة حزب "كاديما"، لكنه سريعا ما تفكك برحيل مؤسسيه، وسجن أحدهم واعتزال أخرين.

لكن الدرس الذي يستحق القراءة لما فيها من درس عميق، ما حدث لحزب العمل الإسرائيلي، الذي لعب الدور الرئيسي في قيادة الإرهاب الصهيوني ضد شعب فلسطين، وكان الحزب الحاكم الأبرز منذ اعلان الكيان كدولة على غالبية أرض فلسطين التاريخية، منذ العام 1948 وحتى عام 1977 عندما قفز بيغن بتكتله الليكودي الى الحكم، نتيجة حرب أكتوبر والهزيمة الخاصة لجيش الاحتلال، وتطورات عام 1976 في الأراضي الفلسطينية التي مثلت هبة غضب سياسية وانتخابات البلديات حيث حققت الحركة الوطنية نصرا ساحقا على ممثلي المحتل، ما أدى الى معركة شكلت علامة فارقة في تاريخ الكفاح الوطني.

في الانتخابات الأخيرة، حصل "الحزب المؤسس" للكيان الإسرائيلي على أربعة نواب من ضمن 7 لتحالفه الحزبي، ما يمثل نصف ما حدث عليه حزب ليبرمان، وأحزاب تشكلت في سياق الغلو الصهيوني التوراتي، ويكمن القول أن الحزب بات "أثر سياسي" بلا تأثير سياسي، وقد لا يكون في أي انتخابات قادمة ما دامت قيادته لا تملك رؤية او فعلا سوى انها "أم الأحزاب" المشكلة للكيان.

وفي لبنان حدث يماثل تقريبا ما حدث لحزب العمل الإسرائيلي، تكرر بشكل ما مع حزبي (الكتائب والأحرار الشمعوني)، حيث يمكن للمراقب أن يقرا ارقام الانتخابات اللبنانية، ليتكشف ان أهم حزبين سياسيين (موارنة) باتا اثرا رقميا محدودا جدا، في حين يمثل تيار القوات اللبنانية الذي اسسه بشير الجميل نجل بيار مؤسس الكتائب منشقا عن حزبه الأم، ليصبح الان مع تيار الرئيس عون القوى المركزية لموارنة لبنان (كلاهما بلا تاريخ).

في فلسطين، حدث اول انقلاب سياسي فلسطيني عندما تمكنت حركة حماس من "خطف" الدور القيادي لحركة فتح "أم الجماهير" وقائدة الثورة الفلسطينية المعاصرة، والمهيمنة بلا منازع على مفاصل القرار السياسي وخاصة منظمة التحرير منذ عام 1968 وحتى يناير 2006 عندما حققت فوزا تاريخيا في انتخابات المجلس التشريعي...

لا مجال هنا لقراءة مسببات التغيير التاريخي الذي أصاب الخريطة السياسية الفلسطينية، فنحن لا نقوم ببحث أكاديمي بل قراءة سياسية كمؤشر لواقع قائم، يتطلب الوقوف امامه من قبل حركة فتح، كادرا قبل قيادة، فلا يستطيع أي كان تجاهل حركة "الوهن السياسي العام" الذي أصاب حركة فتح، منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات، تزامنت مع بداية "نهوض" لحركة حماس "الإخوانية"، دون ان نحلل الأسباب الخاصة بها، لكن الأهم ان فتح لم تعد هي قائدة المشروع الوطني، بل أنها تتراجع مع أي انتخابات تحدث في فلسطين، بما فيها مجالس الطلبة في الضفة، ولعل الحضور المعنوي العام، دون تأثير مباشر في قطاع غزة بدوافع لا ترتبط بالقيادة الراهنة لحركة فتح.

ما يستحق القراءة السياسية، درس حزب العمل الإسرائيلي والكتائب والأحرار في لبنان، ان الاعتماد على تاريخ الأحزاب وحدها لم يعد يمثل حصانة لها، بل لم يعد يمثل قوة خاصة، أو هيبة تمنحها قوة فعل، فحركة تفتقد الرؤية والقوة على العمل وقيادة المسيرة، لن تتمكن مع البقاء كما تدعي، رغم انها تتحكم في مفاصل القرار الفلسطيني، دون انتخابات بل ضمن "واقع ما"، وليت البعض يعيد قراءة احداث المجلس الوطني الأخير لمنظمة التحرير 2018، حيث التزوير التاريخي للعضوية والنتائج، ما يكشف أن الحكم ليس بقوة شعبية بل بقوة غيرها.

حركة فتح تحتاج حركة نهوض و"تنمر سياسي"، لو اريد لها ان تبقى كقوة مركزية في الخريطة السياسية، والتاريخ لا يقف امام احداث الماضي التاريخي والتغني بـ "أمجاد يا فتح أمجاد"، دون "انتفاضة شمولية في الموقف والأداء والبناء فهي على طريق أحزاب استسلمت لمواقف خارج سياق تاريخ جديد، ومصيرها لن يكون استثناءا لمن أضاع المسار ففقد المسيرة.

الوقت السياسي له حسابات خاصة ولا يوجد به فراغ ولا يحتمله، ولا يعترف بما كان من مكانة ودور، فتلك مهمة لـ "زمن المؤرخين"...حركة فتح على باب مرحلة تاريخية إما الانتفاض لما لها حق، وإما سلاما على زمن كان "ذهبيا"!

ملاحظة: أزمة الأطباء في فلسطين يجب حلها وفقا للمصلحة الوطنية، بعيدا عن "العنترية الرسمية"...حكومة رام الله تتحمل المسؤولية الأولى للتفاهم...فالمشهد الراهن لا يحتمل "ردحا سوقيا"!

تنويه خاص: أوصت حكومة رام الله عدم سفر "المسؤولين" بالطائرات، انسوا انها سمحت للمواطنين بذلك دون تفسير، شو البديل هل يكون "الجمل" أو السيارة...طيب بالمرة كلفوا هنية ووفد حماس تنفيذ المهام الخارجية في زمن الغياب!

سقطة الرئيس عباس تستوجب الاعتذار للشعب قبل الأطباء!

كتب حسن عصفور/ سابقة لم تحدث يوما، تلك التي أقدم عليها الرئيس محمود عباس، بالخروج عن منطق الكلام، ليتهم اعلان الأطباء عن الاضراب العام، بأنه "عمل غير أخلاقي" و"حقير"، تعابير غاية في السوقية السياسية، خاصة عندما تطال أحد أنبل فئات الشعب دورا ومهمة إنسانية، ومن شخصية تحتل أرفع منصب في الهرم الحاكم.

عندما انتشر الشريط المسجل للرئيس عباس مساء يوم الأحد 2 مارس 2020، يخاطب عناصر من حركته فتح (م7)، متحدثا بألفاظ لا تقال على هذه الفئة من الشعب، أي كانت المسائل الخلافية معها، كان الاعتقاد أنه "شريط مزور"، بل وربما يكون من صناعة "خصوم الرئيس" الذين يتزايدون عددا وعدة، فليس منطقيا ولا معقولا، بل ولا يمكن ان يكون مقبولا لرئيس استخدام تلك اللغة الدونية، بدلا مما يصفون به من ألقاب تتعلق بمهنتهم ذات البعد الإنساني.

بداية، الأضراب حق طبيعي لكل فئات الشعب ونقاباته المتعددة، ونقابة الأطباء لم تخترع ذلك ابدا، وهي تعلن خطواتها منذ زمن بعيد، وحاولت وفقا لكل ما

صدر عنها التوصل الى تفاهم "ودي" مع الحكومة التي راوغت هي وبعض فصائل حاولت ان تكون قاطرة للتضليل لحسابات فئوية خاصة.

وبعيدا عن المطالب حقا كانت أم ليست كذلك، وقتها أم ليس زمانها، فالرئيس عباس ليس خصما لها بصفته، والمسالة لا تتعلق بخلاف مع الرئيس والرئاسة، بقدر ما هي مطالب نقابية محددة، وصلت في لحظة ما ان تجد طريقا للحل، ولكن الذي حدث يوم 2 مارس سيبقى علاقة فارقة في مسار الانحراف العام، بل وسقطة قد تلحق بالرئيس ذاته ضررا قد لا يتمكن من علاجه، فتلك السقطات الصوتية المسجلة تصبح وثيقة إدانة تاريخية، زوالها يحتاج شجاعة نادرة للاعتراف بالخطيئة والاعتذار عنها، واعتبارها سقطة في ظل ضغوط سياسية من كل حدب وصوب.

وعل بيان نقابة الأطباء ردا على ما قاله الرئيس يكشف مدى الأثر الاجتماعي الذي ستتركه تلك "السقطة الرئاسية"، خاصة وانهم كشفوا مدى "جهل الرئيس" بحقيقة الأمر ومضمون ما يطالبون، وأن الاضراب ليس لكسر روح المواجهة الفلسطينية، وليس هروبا من خطر الكورونا، فتلك أكاذيب تم نسجها.

الأغرب أن تنام الحكومة رئيسا ووزيرة صحة دون ان يعتذرا عن سقطة الرئيس، والعمل على أن يصدر بيان رئاسي اعتذارا للشعب الفلسطيني وللأطباء كافة، مهما كانت التباينات، وهي سقطة مضافة الى السقطة الأولى.

وافتراضا ان نقابة الأطباء أخطأت في توقيت الاضراب، فطرق المعالجة ليس باللغة السوقية التي تكشف مضمونا مستخفا بالشعب قبل الأطباء، ومن يقول ذلك لو أتيح له لأصدر أمرا باعتقال كل الأطباء، او النشطاء منهم، ولكن يبدو ان اليد الأمنية قصيرة بحكم تداخل المكان والمهام.

كان للرئيس عباس ان يكون جسرا للحل بين النقابة والحكومة، لو انه قام بدعوة فريق عن النقابة للاستماع لمطالبهم، ويرى ما يمكن عمله أو يقدم لهم نصحا ووعدا، لكنه اختار الطريق الخارج عن المنطق الوطني، واستبدل الحل بلغة الردح والشتم، وكأنه في مقهى شعبي على قارعة طريق. (تخيلوا إن كانت هذه لغة الرئيس مع من يختلف، فما هي لغة رجال أمنه في المعتقلات لمن ليسا معهم).

قبل فوات الآوان، اعتذر سيادة الرئيس، فالاعتذار ليس حقا فقط بل ضرورة لك أنت قبل الناس، وغيرها سيطالك لاحقا الكثير والكثير من الأقوال بما فيه مدى قدرتك على الاستمرار بمنصبك بعد ان نطقت ما نطقت...الخيار لك أنت ولا غيرك، فأي الجانبين تميل!

ملاحظة: يبدو ان موسكو باتت مربض خيل الفلسطينيين، أعلنت عن استقبال ممثلي فتح وحماس والجهاد، وبالتأكيد سيكون غيرهم...محاولة روسية لتطويق الضرر الكبير لخطة ترامب...لكن هل "خيلنا سليما" ام انه بات مصابا بكورونا سياسية لا شفاء منها!

تنويه خاص: الأيام الأخيرة لنتنياهو بدا "كجرذ سياسي" يتسول الأصوات، حتى انه تجاهل كل حقده وعنصريته على فلسطيني الداخل 48، وقال أنه قدم لهم ما لم يقدمه غيره...الكذب ماركة اسمها نتنياهو، فاقت كذب المتأسلمين!

طريق "السيادة" وتغير الهوية و"الخيبة" الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ بلا أوصاف أو دراسات بحث وبيانات بلغات متعددة، أعلن وزير جيش دولة الكيان، الإرهابي نفتالي بينيت عن البدء الرسمي بعملية ضم أراضي فلسطينية من خلال مخطط جديد، أسماه "طريق السيادة" عبر مشروع استيطاني هو الأوسع من خلال ما يسمى مشروع "E1" كخطوة على طريق "القدس الكبرى"، رغم أن الوضع السياسي مرتبك بعد الانتخابات الأخيرة، فلم يتوقف ليفكر فيما هي الأبعاد التالية لتلك الخطوة، كونه يعلم أن هذه فرصة قد لا تكون مواتية خلال أسابيع، لفرض عملية الضم والتهويد، ما سيجبر الحكومة القادمة على استكمال المخطط او إيقافه دون إزالة ما تم.

"طريق السيادة"، تسمية مكثفة جدا للمشروع الاستيطاني الجديد، لتهويد ما يمكن تهويده من ارض فلسطينية، دون عقبات حقيقية، بل وفي حالة "تغييب" عملي لرد فعل يمكن اعتباره "خطرا" على التنفيذ السريع.

وبتزامن مع المخطط الإسرائيلي، أعلنت الإدارة الأمريكية، عن دعم مباشر لخطة التهويد، من خلال تغيير صفة الفلسطيني المقدسي من مواطن، الى "مقيم عربي"، لنفي أي ارتباط له بالوطن التاريخي، وتضع أمامه "خيارات" الرحيل للارتباط بالمحميات الفلسطينية التي رسمتها خطة ترامب، او الالتحاق بالعملية التهويدية.

القرار الأمريكي يمثل الطريق السريع لعبور العقبات أمام تنفيذ المخطط التهويدي للأرض وهوية الانسان.

الطرفان الأمريكي والإسرائيلي لم ينتظرا عقد "لجان مشتركة" لتنفيذ المخطط، بل سارعا فيه بعيدا على "بروتكولات"، توقعها بعض العربي، وبدأت قاطرة فرض "السيادة اليهودية" على الواقع الفلسطيني في الضفة والقدس.

بالتأكيد تعلم "الرسمية الفلسطينية" كل مخاطر القرارين الأمريكي والإسرائيلي وهدفهما الحقيقي، وبدأت حركة البيانات تنطلق لوصف كل الجوانب المرتبطة بها، وتصريحات تكشف ان تلك الخطوات تخالف "الاتفاقات" والقرارات الدولية.

المسألة هنا، أن عملية فرض "السيادة وتغيير الهوية"، لم تعد احتمالا، وأن الخطة الأمريكية لم تعد مشروعا، بل واقعا متحركا يشق طريقه بسرعة تفوق حسابات "أطفال السياسية القصر"، الذين يتصرفون وكأن حركة الكلام فاقد الروح الكفاحية يمكنه أن يعرقل مشروعا انتقل من التخطيط الى التنفيذ.

"طريق المواجهة" الفلسطيني لـ "طريق السيادة" اليهودي الاستيطاني لا يوجد به أي مجهول، فكل عناصر الفعل الوطني معلنة، متفق عليها، فقط تحتاج أن يقرر الرئيس محمود عباس تفعليها ردا على تفعيل مخطط "إذابة الهوية الوطنية أرضا وانسانا"، أن يعلن بوضوح لا غبار عليه، انه لن ينتظر "وعودا" او يجلس متحسرا، بل انه سينفذ "الأمانة الوطنية" التي تم التوافق عليها، ومنذ زمن، ولم يقم بتفعيلها لأسباب ما.

ما يجب أن يكون لمواجهة مصادرة هوية الأرض الفلسطينية وشعبها، هو انهاء كلي لـ " طريق الخيبة السياسية" التي حكمت مساره ومسار تحالفه، وقطع كل أواصر "الارتباط" مع دولة الكيان الاحتلالي، واستعادة ما تم خسارته في

بورصة الرهان على "الهبة الأمريكية"، والانتقال لاستثمار سياسي في المشروع الوطني، لتعويض ما يمكن تعويضه مما ألحقه مسار الانهزامية القديم.

الانقلاب على "طريق الخيبة السياسية" السائد منذ عام 2006 وحتى تاريخه، يتطلب اعلانا صريحا بأن إسرائيل دولة عدو وطني، ومقاومتها حق شرعي، وكل ما كان معها بات جزءا من رحلة "تاريخ سياسي"، لا مكان له مع زمرة إرهابية تمثل خطرا حقيقيا ليس على فلسطين ومحيطها، بل لمنطقة الشرق الأوسط وما يرتبط به.

الانتقال من مرحلة الوصف للمخطط "التهويدي" الى مرحلة مقاومته بكل ما هو ممكن، والممكن بيد الرئيس عباس يمثل "قيمة تدميرية" هامة لو استخدمها وأحسن آلية تفاعلها...

لا يمكن لوطني فلسطيني ان يقبل استمرار أي علاقة مع الكيان بموافقة رسمية وهو يقوم بالمخطط الاغتصابي الثاني لفلسطين، فذلك مسار يجسد طريق "روابط قرى"، وليس ممثل شعب كالشعب الفلسطيني بكل ما له من تاريخ.

المواجهة الوطنية شرط الضرورة لمحاصرة المخطط الاغتصابي الجديد للهوية الفلسطينية أرضا وشعبا، ودونها تصبح الأدوات القائمة الرسمية عوامل مساعدة لتنفيذ ذلك المخطط، الذي لم يعد سرا أو مرتقبا، بل واقعا وحقيقة، يراها بالعين المجردة كل بصير سياسي.

ليعلن الرئيس عبر مرسوم انتهاء كل ما كان مع إسرائيل، وهي من اليوم دولة عدو محتل للأرض الفلسطينية، وبعدها تبدأ حركة تنفيذ قرارات فك الارتباط المقرة منذ زمن.

لا وقت للمجاملة السياسية، كما لا وقت للمناكفة السياسية، فلا تنتظروا الوهم...وبادروا فالمبادرة خير وطني صاف.

ملاحظة: من أطرف تعليقات متقلدي مناصب رسمية فلسطينية، قولهم ان بينيت استغل "طوارئ كورونا" لتمرير مخطط التهويد...معقول "الغباء" بات وباءا سياسيا مستوطنا....أووف من أي بلادة وطنية صنعتم!

تنويه خاص: مجددا نسأل في "زمن الكورونا" المرضية والتهويدية، اين هي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير..اين هو "الإطار القيادي الفلسطيني"، اين هو الإطار صاحب القرار لمواجهة حركة الاغتصاب الثاني

ظاهرة "التنمر الغزي" في "العهد الكوروني"!

كتب حسن عصفور/ مع كشف المعلومات عن انتشار الفايروس الأخطر منذ زمن بعيد على الحياة الإنسانية، اخذ البعض بالتعامل مع المسالة باستخفاف كبير، بل وبسخرية نادرة مع هذا الوباء، ولعل البداية كانت من "سيد" البيت الأبيض دونالد ترامب، عندما وصف موتى الانفلونزا العادية أكثر عددا من موتى الفايروس المستجد، فيما الشعب الإيطالي تصرف وكان الأمر حدث عابر، الى جانب بعض الاشقاء العرب.

في فلسطين، وتحديدا في الضفة وقطاع غزة وعاصمتنا الأبدية القدس، تفاوت الأمر بين تعامل شعبي جاد وصارم، بل ومسارعة بالطلب من السلطة القائمة بتوفير كل مستلزمات مواجهة الفايروس، خاصة منطقة بيت لحم، التي تميزت بوعي مبكر، تجاوزت به وعي أهل الحكم في الضفة، وتلك كانت بداية هامة لمحاصرة الوباء رغم ظهور حالات عدة، كان لها ان تتحول الى بؤرة وباء للجوار.

ورغم وجود سلبيات بدأت من كيفية التعامل الحكومي مع الفايروس، وأن الظاهرة الصوتية في المواجهة فاقت الحقيقة العملية، بل أن بعض مراكز الحجر فقدت كثيرا من شروط صحية ضرورية، لكنها محاولة توجها الرئيس محمود عباس بإعلان حالة الطوارئ لتأكيد خطر الوباء، رغم ما أحاط بها من "بلبلة" لفقدان الثقة الشعبية بنوايا السلطة الأمنية، خاصة مع اعتقال القيادي الفتحاوي حسام خضر بعد نقده المباشر لتلك الخطوة، فيما تجاهلتها حكومة حماس كليا.

في قطاع غزة، ربما كانت أكثر المناطق "تنمرا شعبيا ورسميا" ضد هذا الوباء الخطير، بدأتها حكومة حماس برفض اعلان الطوارئ، بل ان أحد مسؤوليها في

التربية والتعليم، اعلن استمرار الدراسة باعتبار القطاع "منطقة خالية من الوباء الكوروني"، سلوك جسد قمة "التنمر الغبي"، تواصل بشكل آخر من بعض شخصيات رسمية في السلطة الحاكمة في قطاع وسلوك استخفافي، عندما تجاهلت التعامل الجاد مع العائدين من الخارج، خاصة من كان بالصين لأعمال تجارية، ولم يدركوا مخاطر الفايروس المستجد، حتى ظهر قائد الحركة في القطاع يحيى السنوار باحثا عن مكان لحجر صحي.

واتخذ "التنمر الغزي" نحو هذا الوباء مظهرا ساخرا من مناطق أخرى، وصلها والقطاع "محروس من العين والحسد" ولم يدخله، والبعض أصر انه لن يدخله، بعد حركة "الدعاء الجمعية مساء أحد الأيام"، حتى فاق أهل قطاع غزة على خبر اكتشاف وجود شخصين عائدين من الباكستان بالمرض الخطير، رغم محاولة حكومة حماس إخفاء الأمر بداية حتى تم نشره إعلاميا بطرق مختلفة.

ومع الإعلان الرسمي عن الإصابات ومعرفة الأشخاص، حتى انتشرت في قطاع غزة ظاهرة مرضية شاذة، بالتنمر والسخرية من تلك الشخصيات مزجت بين الوباء وصفات الأشخاص، ظاهرة غريبة بالمعنى الاجتماعي تكشف "مرضا نفسيا"، حاول السخرية من أناس هم أكثر البشر حاجة للتضامن والدعم، فالروح المعنوية سلاح من أسلحة مواجهة الوباء، وهو ما افتقدته بعض حملات غير مسؤولة بل خارجة عن القيم الفلسطينية، السياسية – الاجتماعية.

ربما، أصبح واجبا مساءلة بل واعتقال كل من يمارس "التنمر" على المصابين أو المشتبه انهم مصابين بهذا الوباء الخطير، ويعتبر "المتنمرين" وباءا اجتماعيا وجب محاصرته، ومن يمارسه خطرا على وحدة المجتمع لا يجوز له مواصلة سخرية من اناس يبحثون كل دعم إنساني.

التنمر وباء، لا يجب السماح به، فلا سخرية بمرض فما بالنا في وباء أصاب البشرية الإنسانية بارتباك نادر، الى حد وصفه من قبل المستشارة الألمانية ميركل بحرب جديدة، فالأجدر نشر روح الدعم والمساندة بكل اشكالها، تلك هي روح الانسان التي عليها أن تنتصر.

ملاحظة: حسنا طالب رئيس حكومة رام الله د.أشتية بعودة العمال الفلسطينيين من إسرائيل، لكنه أصيب بخلل بأن يدعوهم الحجر البيتي دون فحص دقيق...كان له أن يفكر بخيار أكثر أمنا وآمانا...!

تنويه خاص: يوما بعد يوم يسقط كورونا بعض ما كان يعتقد انه "طابو" لا مساس به..أمريكا دولة تصدي وتحدي فثبت انها ليس كذلك..دولة الكيان باعتنا زمنا أنها الأكثر تفوقا وقدرة حتى كشف هذا الفايروس عيوبا مزمنة..تخيلوا انها تبحث مساعدة طبية من دول عربية!

قرار الرئيس عباس الغائب في مواجهة "الخطر الكوروني"!

كتب حسن عصفور/ يسجل للرئيس محمود عباس وحكومته سرعة اعلان حالة الطوارئ في بقايا الوطن، رغم عدم التزام حركة حماس، لغاية سياسية في نفسها، وجاء الإعلان الرئاسي وسط بعض شكوك من مخاوف، منطقية – طبيعية، ان تستغل الطوارئ لأغراض غير صحية، لمعرفة أهل البلاد بعقلية الحاكم، وما أصاب المحكوم منه طوال سنوات طوال.

ومرت الأيام، ودون تدقيق تفاصيل آلية تنفيذ حالة الطوارئ، وحقيقة الاستجابة لكل ما تطلبته مواجهة الفايروس الذي هز "المنظومة الأمنية العالمية"، فلم يبق بلد خارج مظاهر الطوارئ، ولأول مرة في تاريخ البشرية يقع النظام السياسي العالمي تحت الحصار الذاتي ولكن بالإكراه.

حكومة الرئيس تعلن عن خطوات متواصلة كي تحد من مواصلة انتشار ذلك الخطر، ورغم بعضا مما تم الإشارة اليه تقصيرا وسوء إدارة أو رعاية، أو تقديم خدمات صحية بسرعة تفرضها سرعة انتشار الـ "كورونا"، كان بالإمكان أفضل مما كان بالتأكيد، ولكن حركة المتابعة تتحسن نسبيا مع الأيام، والمتابعة الحكومية تقدمت خطوات، مع الحركة الإعلامية الشفافة يوميا.

الرئيس عباس وحكومته، يتابعون حركة العمل في محافظات شمال بقايا الوطن بشكل مباشر، عبر أدوات الحكم القائمة، محافظين وأجهزة أمنية وإدارات

وزارية، وسريعا يقدمون ما يمكنهم مساعدات عند الطلب وأحيانا قبله، حسب العلاقة مع المحافظ أو المحافظة.

لكن، الملفت جدا في حركة المتابعة أن الرئيس عباس وحكومته، يتجاهلون كليا جوهر مواجهة الفايروس والطوارئ، المستند الى مفهوم "التكافل المجتمعي"، حيث لم نجد أي مبادرة رسمية نحو قطاع واسع من الموظفين، تجاوز عشرات آلاف، بل مئات ألاف ربما، ما بين قطع راتب كليا، او تقاعد اجباري براتب تمييزي بين شمال وجنوب، وتجاهل أي خطوة عملية نحو قطاع غزة، ليس بالضرورة موافقة حماس عليها.

مسألة الرواتب ليس هبة ولكنها حق تم مصادرته في زمن ليس "سوي وطنيا"، ولذا استمراره بالطريقة ذاتها يكشف ان الانسان لا يمثل قيمة عند الرئيس وحكومته، خاصة ان المرض الفايروسي لم يصل بعد الى "الذكاء الأمني الخاص" للتمييز بين "مواطن موالي للرئيس او معارض له"، وربما يستغرق وقتا الى أن يصل الى تلك "القدرة العجيبة" من التمييز الذكائي، ولذا وقف قرار مصادرة الحق أصبح فوق الضرورة، لو كانت الطوارئ حقا لمواجهة ذلك الخطر.

وبالنسبة لقطاع غزة، يمكن للرئيس عباس وحكومته تقديم كل الدعم، من خلال المحافظين وبعض أدوات قائمة لا تزال تتواصل مع حكومة الرئيس، ولا يجب سؤال حركة حماس ان تقدم مساعدات ام لا، ولا نظن أن قيام محافظ رفح مثلا بالإعلان عن "مكرمة رئاسية"، كما "قافلة الرئيس" لمساعدة بيت لحم تتجرأ حماس على رفضها، خاصة بعد فضيحة "الحجر الصحي"، وفي مختلف مناطق القطاع يمكن تقديم ما يجب من موقع المسؤولية الوطنية وليس المسؤولية الحزبية.

خطوات ليست معقدة أبدا، يمكنها ان تمنح الرئيس وحكومته "شرعية واقعية"، خيرا من كل اتصال مع شخصيات لا قيمة لها بل لا أثر لوجودها لولا هاتف الرئيس لها، فهي مصابة بحجر سياسي وذاتي قبل حجر كورونا.

التحرك لوقف "حجر الراتب وحجر المساعدات عن قطاع غزة" خطوات رئيسية لمواجهة "الحجر الكوروني"!

ملاحظة: الى قيادة حماس وجهازها التنفيذي، أوقفوا فورا الفضيحة الإنسانية التي تدور في أماكن الحجر الصحي برفح...مش عيب ان تطالبوا الحكومة في رام الله مساعدة...العنطزة مش هيك!

تنويه خاص: حتى الساعة القطاع الخاص الفلسطيني ليس جزءا من "معركة مواجهة الخطر الكوروني"...رغم انهم أعلنوا كلاما كثيرا...ممكن تكون البداية من رفح!

قرارات "الحظر الظلامية" د. أشتية...هل تنتهي!

كتب حسن عصفور/ في أزمة كورونا، برز رئيس حكومة السلطة د. محمد أشتية بحضوره الدؤوب والنشط، وضعته في مكانة مختلفة عن غيره من المسميات القيادية، خاصة قيادات التنظيم الحاكم (فتح م 7)، الذين تواروا كليا عن المشاركة الفاعلة في الحرب او التعبئة الحربية للعدو الجرثومي.

حضور د. أشتية بعيدا عن تحقيقه كثيرا من الإنجازات، لكنه أشار الى شخصية ليست معلبة بالمعنى العام، ويستطيع ان يقدم مشهدا مختلفا، وعله ستر بحيويته كثيرا من "خمول بقايا نظام"، حتى الرئيس محمود عباس اختفى منذ أيام عن أي ظهور دون تقديم تفسير لذلك الغياب، سوى بيان بلا روح، بأن الرئيس يتابع عن "كثب" تطورات الوضع الصحي، ويأمر بكذا وكذا...وتلك عبارات لا تقدم ولا تؤخر في حقيقة الغياب.

حيوية رئيس الحكومة في رام الله، لا تحجب أن هناك ما يجب أن يقوم به دون انتظار غيره، وبعد ان توصل الى قرار بوقف ظلم مجتمعي ضد موظفين وأوقف قرار التقاعد "الإكراهي"، وبات خيارا لمن يرغب، عليه ان يعيد النظر في كل القرارات التي صدرت في زمن ليس سوي، قرارات لا صلة لها بقانون ولا نظام، جسدت سلطة الفرد الكاره لكل من لا يرضخ لذاته.

وقف قرار التقاعد "الإكراهي" خطوة تجبر المظلومين كافة، ان لا ترى فيها ضوءا بقدر انها "رشوة اجتماعية"، وليس خطوة وطنية، ما لم ترتبط بغيرها وخاصة مسألة وقف رواتب عشرات آلاف من أبناء السلطة الوطنية، الى جانب قرارات غيرها.

د. اشتية أشار في مناسبات عدة الى دور وسائل الإعلام مشيدا بها وما تقدمه من خدمة في المعركة الوطنية ضد "العدو الكوروني"، والحقيقة ان تلك المعركة تفرض تعاونا شاملا بين أطراف المنظومة الوطنية بكل مكوناتها، ولكن ذلك يتطلب قراءة مختلفة عما كان سابقا، ولنرى المشهد ما قبل كورونا وخلاله وما سيكون.

ما قبل الخطر الجديد، قررت جهات ما في السلطة القائمة حظرا شاملا على وسائل إعلامية ليست ضمن مقاس الرضى المطلوبة، وكرست منهجا يرى ما يرى وفق الواقع والحقيقة السياسية وليس وفق ما يقبل به او لا يقبل به "الحكم الفرد"، وسائل تعتبر القانون هو الناظم الرئيسي للحياة السياسية، وترفض استبدالها بأهواء شخصية تصدر في مراسيم كثيرها لا يتفق والمطلوب وطنيا وسياسيا.

لو حقا أن هناك وعي مشترك لوحدة الأداة الإعلامية، فأول ما يجب أن يقوم به د. أشتيه بصفته رئيسا لحكومة ووزيرا للداخلية بوقف تلك القرارات الجهولة ضد وسائل إعلامية، وانهاء قرار الحظر ومنع أي كان المس بها، كل مخالفة منها هناك قانون ونقابة خاصة يمكنها أن تكون رقيبا مهنيا.

حظر مواقع إعلامية ربما ينال بعضا من حضورها، ولكنه بالتأكيد إساءة سياسية ووطنية لمن قرره، ولذا بات واجبا وضع نهاية له، لشراكة في مواجهة "عدو" لا يميز بين الأسماء ولا الألقاب ولا ببعيد عنه أشخاص حتى لو كانوا وراء جدر...

ملاحظة: عندما يتباهى رئيس الولايات المتحدة بعدد المتابعين لمؤتمراته الصحفية، ويتجاهل عدد الوفيات والمصابين بفيروس كورونا فتلك هي الكارثة الإنسانية لو استمر مثل هذا رئيسا...!

تنويه خاص: احتجاجات بعض المحجور عليهم في رفح تستدعي معالج إنسانية سريعة...المكابرة ليست حلا!

كورونا لن يهزم "الوباء الانقسامي الفلسطيني"!

كتب حسن عصفور/ لا حديث فوق كوكبنا الأرضي سوى هذا الفايروس، الذي أطل فجأة دون أي مؤشرات إنذارية، كورونا حضر ولا زال الخطر رقم واحد عالميا، وأزاح من طريق المنافسة كل كوراث أخرى.

وللمرة الأولى منذ زمن بعيد، تنكسر حركة "العداء السياسي" بين مختلف دول العالم وتنكسر الجغرافيا السياسية من أجل تقديم ما يمكن تقديمه مساعدة وخبرة ومالا ومعدات، "وحدة إنسانية" فريدة هي الوجه الآخر لهذا "الخطر الكوروني"، وتبرز الصين وروسيا كأكثر دول العالم جاهزية لمساعدة الآخرين، وكأن "القدر" يعيد رسم ملامح التشكيل الكوني أسرع كثيرا مما توقع بعض خبراء التنجيم السياسي.

الصين كشفت وجها لدولة عظمى بالمعني الحقيقي، ولم يقف العالم أمام محاولات البعض الكاره للتجربة الصينية بمحاولة ربط تلك النجاحات بجانب "الاستبداد"، ومتجاهلين قوة خارقة ليس في تقديم العزل بل في تقديم الخدمة العلاجية، وليس وصول وفود منها الى إيطاليا سوى نموذج جديد، ولا نعتقد ان "الاستبداد" هي النصيحة التي ستقدم للطليان وبلدهم الغارقة بذلك الفايروس، بل خبرة علمية مهنية باتت ملكها.

وروسيا، من يراقبها تلمس وكأن الخطر ليس له صلة بها، رغم وقوع عدد من الإصابات، لكنها تتصرف بهيبة الكبار السياسيين، نقيضا لأمريكا، التي أدت تصرفات رئيسها ترامب، أن تظهر كدولة فاقدة لكل مظاهر "الدولة العظمى"، وأن قوة الاقتصاد القائمة على سرقة اقتصاديات العالم، لم تكن كافية لتغطية عورات الجسد الأمريكي، حتى أن حاكم ولاية نيويورك اخذ يصرخ وكأنه من بلد فاقد الحول والقدرة، بينما نفذ حاكم كاليفورنيا وولايات أخرى حجرا صحيا عاما، دون انتظار قرار مركزي.

فيما كشفت "الغزوة الكورونية"، كم ان الديكتاتورية عنصرا كامنا في دولة الكيان الإسرائيلي، ليس ضد شعب فلسطين، أرضا وهوية فقط، بل داخل نظامهم السياسي عندما يقف نتنياهو رئيس الحكومة المؤقت ومعه رئيس الكنيست من حزبه، لتحديا علنا قرار محكمة عليا، ومرقب دولتهم القانوني، رفض عقد الكنيست (ربما استفاد من الدرس العباسي) ما لم يضمن عدم تغيير الرئيس الحالي (إدلشتاين)، وتركيب لجان المجلس وفقا للأغلبية "اليهودية"، وتجاهل ثالث كتلة برلمانية غالبيتها من أبناء فلسطين الأصليين، وشن نتنياهو هجوما نادرا ضد مراقب دولته، بعد أن نشر تقرير فضح فيه عدم الاستعداد الحقيقي لمواجهة الخطر الكوروني.

نعم، يمكن اعتبار ما سبق "فوائد عرضية" وقد تكون جوهرية لاحقا، لهذه الغزوة الجرثومية، أي كان مصنعها، ولكن المفارقة الأكبر التي أوضحها هذا الخطر، انه لا يوجد قوة فوق الكوكب الأرضي قادرة أن تهزم "وباء الانقسام الفلسطيني"، وأكد سلوك طرفيه أنهما عصيان على الإصابة به، أي كانت درجاته، بل وثبت ان لهما قدرة على ردعه.

سلطتان، حكومتان ورئيس يتحدثون عن منجزاتهم في العمل "المبكر" لمواجهة كورونا، دون ان يتذكر أي منهما أن هناك وباء أكثر خطورة على فلسطين، سبق ظهور هذا الفايروس الكوروني بسنوات، وبالأدق قبل 13 عاما، لم يتمكنا من علاجه رغم أنه الوباء الذي يهدد ليس افرادا واقتصادا، بل هوية وطن وهوية شعب ومستقبل سياسي، هو الخدمة الكبر للعدو القومي.

وتبلغ حركة الاستخفاف بالشعب الفلسطيني، الذي وصفه الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات بـ "شعب الجبارين"، بطرفي نشر الوباء بانهما يتحدثان عن منجزاتهما لمواجهة الخطر الكوروني بنطاقهما المسموح لهما به، وكأن الجزء الآخر من بقايا الوطن والشعب ليس ضمن تفكيره.

كورونا وباء له نهاية طال أم قصر وعلاجه ليس ببعيد، ولكن وباء الانقسام الفلسطيني الذي ينهش جسده الشعب بات مرضا طاعونيا كورونيا لا مجال لعلاجه سوى بعمل استئصالي لمسببه بشكل شامل.

هل يبدأ أهل فلسطين بالاستعداد لعلاج ما هو أخطر من فايروس طارئ لحماية ما تبقى لهم من حقوق وطنية...تلك هي المسألة.

ملاحظة: لم يكن لائقا أن يخرج الحية ليفتخر بإنجازات حماس لمواجهة كورونا ويتجاهل فضائح الحجر الصحي وصراخ العشرات منهم...ليته يعود لمتابعة الأخبار قبل ساعات من نزول السنوار مع جرافات القسام ليعرف الحقيقة التي تجاهلها!

تنويه خاص: نناشد الرئيس محمود عباس مع آلاف من أهل فلسطين أن يتنازل عن جبروته الفردي ويعيد للمحرومين رواتبهم...كيف لك ان تفتخر بإنجاز ضد كورونا وزوجة شهيد تترجاك صرف راتب زوجها..كيف يا سيادة "القائد العام"!

كيف نقنع الرئيس عباس بأن "معاقبة غزة" خطيئة وطنية!

كتب حسن عصفور/ المتابعة اليومية لما يصدر عن الرئاسة الفلسطينية وحكومتها في رام الله، حول الاهتمام بالشعب الفلسطيني يكاد أن يصيبنا بغثيان سياسي، لأن الواقع لا يماثل أي من تلك التصريحات، ما لم نضع تعريف جديد لمفهوم الشعب الفلسطيني، بانه لا يشمل قطاع غزة بالمعنى الخدماتي، وبات أقرب الى شكل العلاقة مع فلسطيني 48، حيث الإشارة لهم من جانب "عاطفة سياسية" وليس حقيقة سياسية.

التوصيف الجديد لتعريف الشعب الفلسطيني وفقا للخدمات والمسؤولية المباشرة، ينطلق مما يمارسه الرئيس محمود عباس والحكومة في رام الله، حيث خرج القطاع عمليا من أي حسابات محددة للتعامل معه، ولا نحتاج كشفا لحساب سابق، ولا دلائل لا نهاية لها منذ سنوات، بأن الحصار والعقاب لغالبية سكان قطاع غزة (عدا فئة مرتبطة بالمصلحة الفئوية) هو الخط الثابت لسلوكهم السياسي.

ما يثير الاستهجان فعلا، بأن "الخطر الكوروني" ليس حدثا بل هو تهديد أربك النظام الساسي العالمي بكل مكوناته، فلا دول عظمى ولا دول صغرى يمكنها ان

تكون في منأى عن آثار الغزوة الفايروسية، ولا يعترف بالتصنيف الطبقي او المسميات الوظيفية ولا الألقاب الرسمية، فكل من على وجه الأرض "سواسية" وهدف محتمل.

سلطة رام الله تتفاخر بأنها أقدمت على عدة إجراءات ميزتها عن غيرها، ومنها إعلان حالة الطوارئ، وبعيدا عن جدلية النقاش في صواب وخطأ آلية اتخاذ القرار الذي أصبح فرديا وفئويا مطلقا، فذلك عمليا يقتصر على جزء من الشعب وجزء من مدن في الضفة الغربية دون سواها، حتى في القدس لا زالت الخدمة الطارئة لم تصل فعليا لها، رغم تخلي دولة الكيان العملي عن مسؤوليتها المباشرة بصفتها مدينة تحت الاحتلال.

قطاع غزة، لم يعد خاليا من الغزوة الكورونية وأصبح "ضيفا ساما" عليها، لا حدود لمدى انتشاره او تأثيره، ولكن الخطر لم يعد محتملا بل واقعا، والى الآن يعتبر القطاع في التعريف السياسي جزءا من "السلطة الوطنية الفلسطينية"، ولا يوجد قرار بخلاف ذلك، والى ان يتم تعريف جديد لم يعد مقبولا هذا الاستهتار بإدارة الظهر الرسمي من الرئيس محمود عباس وحكومته لرفع الحصار الكلي عن قطاع غزة، والبدء بتقديم الخدمات وفقا لما للقطاع من حصة مالية (الى أن يعاد كل ما تم "مصادرته" من حق خلال الفترة الماضية لاحقا)، خاصة وأن المساعدات التي تصل الى حكومة رام الله لا تستثني قطاع غزة، بل أن أموال المقاصة التي تتسلمها من حكومة دولة الكيان تشمل أموالا وحقا لقطاع غزة.

التعامل مع قطاع غزة، وكأنه "إقطاعية" لحركة حماس تلك خطيئة سياسية كبرى، تكشف ان الاغتراب بات عميقا عن متابعة الواقع المتحرك، ويشير الى ان "أدوات" تزويدهم بحقيقة "المشهد الغزي" ليست من اهل القطاع، فالواقع غير ذلك تماما، بل ان حماس تمارس إرهابا مركبا لأنها تعلم أنها لا تزال "غريبة" سياسيا عن طبائع الواقع الغزي، وأن حضورها يستند الى قوة أمنية خاصة باتت حاضرة ضد أي حراك غاضب أكثر كثيرا من حضورها لمواجهة العدو الوطني.

كيف لنا ان نعيد الى ذاكرة الرئيس عباس ومن في دائرته، بأن حركة فتح هي "أم الولد الوطني" وليست حركة حماس، وأن أي خطوة لحصاره وتجويعه

جريمة وطنية حسابها يفوق غضبا شعبيا، بل سيكون له تعريف ووصف في سجلات التاريخ قاسيا جدا.

هل يمكن أن تعلن القوى السياسية وبعض فتح إضرابا وطنيا بطريقة مبتكرة بمقاطعة كل نشاط حتى رفع الحصار عن قطاع غزة...إضرابا ليس تقليديا، بل اعلان سياسي صريح يهدد بسحب الاعتراف بـ "الشرعية الملتبسة" للرئيس عباس وحكومته، وأن تخاطب الجامعة العربية والأمم المتحدة ان استمرار حصار غزة من قبل الرئيس وحكومته يضعه في دائرة المساءلة الوطنية!

إما رفع الحصار عن قطاع غزة وإما رفع الغطاء عن "شرعية ناقصة"...!

هل يتذكر الرئيس عباس بصفته الفتحاوية ما قاله الشاعر أبو الصادق يوما:

غزة يا غزتنا.. يا مكوفلة بالنار

غزة يا غزتنا.. يا سواعد الأحرار

غزة يا غزتنا ... يا غزتنا

غزة في عز الطوق.. فدائية.. فدائية

وبنادق الثوار.. بتشتي حرية

غزة يا غزتنا ... يا غزتنا

غزة يا زخة نار.. يا عبوة في كل دار

غزة يا بارودة معمرة.. بالشعب.. بالثوار

غزة يا غزتنا ... يا غزتنا

ملاحظة: حسنا أعلنت حماس عن حجر مسؤول أمنها الداخلي...حسنا أن كشفت عن تبرع قطر بـ 150 مليون دولار لمواجهة كورونا...ولكن إدارتها لمواجهة الأزمة ليست "حسنة" لأنها تصر ان تكون "حزبية جدا"!

تنويه خاص: من كان يصدق أن يصرخ عمدة نيويورك محذرا أن هناك عجز كبير في المواد الطبية خلال عشرة أيام...يااااه على هذا الـ"كورونا" كم كشف عورات أنظمة وقيادات...فعلا للمصائب احيانا "فوائد جانبية"...!

لا تبخلوا على بيت لحم بزيارة بعد "كورونا" يا سادة!

كتب حسن عصفور/ منذ أن سربت وسائل عبرية، عن وجود إصابات بفايروس كورونا يوم 5 مارس 2020، ومدينة بتت لحم ومحيطها، تعيش حالة من "العزلة الخاصة" بين حجر صحي وحجر سياسي، وأحيانا حجر في نشر "المصداقية" عن حقيقة ما يحدث بها، وطبيعة الاستعداد والقدرة على مواجهة ذلك "الفايروس" الخطير.

يوميا تقرأ، عن ارتفاع أرقام المصابين في الضفة الغربية (قطاع غزة خال حتى ساعته بقرار من صحة حماس)، ومع ان الرقم هو اقل من نصف ما أصاب دولة الكيان، أخذين بالاعتبار أن حركة السفر من والى تل أبيب ومدن الكيان هي اضعاف مضاعفة، كي لا يستخدم بعضهم تلك الأرقام لممارسة تضليل ما.

بيت لحم، مدينة لها مكانة خاصة في الوعي الفلسطيني، بما تمثله من "وضع ديني خاص" وبالتحديد لأبناء الوطن المسيحيين، ولذا نجد أن الرئيس محمود عباس وغالبية مسؤولي السلطة يذهبون اليها في احتفالات "أعياد الميلاد"، يشاركون بفرح وبزهو، والحقيقة ان تلك "عادة سياسية" كرسها الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات، تجسيدا للقيمة التي تمثلها مدينة بيت لحم وكنيستها بالنسبة لفلسطين، سياحة وقيمة تاريخية.

بيت لحم ومحيطها، وبعيدا عن دورها التاريخي في الثورة والكفاح الوطني، فأن مكانتها الدينية – السياسية، تضعها في مكانة إخبارية عالمية، دون الانتقاص من مدن فلسطين التي وصلها الفايروس، لكن الواقع له قوة لا يمكن تجاوزها برغبة أو بقرار ما، ولذا متابعة الإصابات بها الأكثر إشارة في وسائل إعلام دولية وعربية، وأصبح فندق "أنجل" حاضرا كما لم يحلم يوما مؤسسيه بما ناله من شهرة، رغم انها شهرة بطعم "كورونا".

الرئيس عباس، يتابع عبر "الهاتف" تطورات المشهد الفايروسي، الى جانب سماع من رئيس حكومته ووزيرة الصحة بها، ويتعامل ما يقال على أنه "الحقيقة"، دون أن يكسر أي منهم رتابة المتابعة اليومية بخطوة هي من متطلبات العمل العام.

ما تقوله تقارير الحكومة ومحافظي الرئيس لا يتطابق كثيرا مع واقع المشهد الفايروسي في بيت لحم ومحيطها، وربما مع غيرها من المدن التي تسلل لها، لكن بيت لحم هناك من يرطن بلغة وأرقام وحقائق تختلف، وربما كثيرا عما تعلنه وسائل إعلام الرئيس عباس وحكومته.

وكي لا تبقى حركة "الشك" قائمة، وتنشر وقائع غير واقعية، سواء لجهة "الرسمية" او لغيرهم، لما لا يتشكل فريق حكومي ليذهب الى بيت لحم، من عدد من مسؤولي السلطة ومكتب الرئيس عباس (لا نريد القول ليته يذهب زيارة خاطفة لكن صحته العامة لا تسمح)، وقادة فتح (م7) بصفتها الحزب الحاكم، بدل من الاختباء الكلي، وبات حضورهم الإعلامي تقريبا غير متوفر (ليتها نعمة تدوم).

فريق يقيم زمنا، يتفقد المشهد بكل تفاصيله ويستمع للناس الذين تحدثوا في إعلام غير رسمي بلغة تختلف كثيرا بل وربما نقيضا لما قالته حكومة الرئيس، وذلك ليس اختراعا ولا منحة تهبها لأهل بيت لحم، بل هي ضرورة وطنية سياسية، قبل ان تكون واجبا مهنيا.

بيت لحم كما القدس والناصرة تمنح فلسطين قيمة تاريخية تفتقدها مدن عالمية كبرى...فلا تبخلوا عليها بزيارة، والإغلاق لها لا يجب أن يكون ذريعة لهروبكم!

ملاحظة: ضحايا جريمة النصيرات وصل الى 15 انسانا دفعوا حياتهم ثمنا لجشع بعضهم...الكارثة ان الحاكم العام في قطاع غزة يصر انها "إرادة الرب"...ويبعد عنها إرادة بعض من فاقدي الإنسانية...عفكرة العدد يتزايد يوميا.

تنويه خاص: كوبا تعلن عن تمكنها من حل لغز شيفرة مواجهة الـ "كورونا"، اعلان لا زال البعض يشكك به، رغم ان الجزيرة المحاصرة منذ 1960 من قبل

الطغاة، ودون أن تصلها "حقائب مالية" لها نجاحات طبية كبيرة، لعل القادم ينصفها بما تستحق...فيفا كوبا!

هل ينجح الـ "كورونا" وسيطا بين فتح وحماس بعد فشل السياسة!

كتب حسن عصفور/ تتسارع حركة "المواجهة" لخطر فايروس كورونا في غالبية دول العالم، ومنها من وضع بلاده تحت دائرة "الخطر العام"، كما رئيس وزراء إيطاليا، السياسي الأشجع دون اهتمام لما سينتج عما قرره من آثار تدميرية لاقتصاد بلاده، واتجهت دول الى ما يقارب الطوارئ، والبدء بسلسة من الإجراءات دون "حسابات صغيرة".

تفاصيل لا متناهية وقرارات متعددة أقرتها تلك البلدان، لأن الخطر لم يعد "نكتة سياسية"، كما حاول بعضهم التعامل مع خطر اقترب من أن يصبح "وباءا حقيقيا"، وفقا لبيان منظمة الصحة العالمية يوم الاثنين 9 مارس 2020.

في فلسطين، أعلن الرئيس محمود عباس حالة "الطوارئ" لمواجهة آثار الفايروس بعد ان كشفت وسائل إعلام وجود إصابات بين نزلاء فندق "أنجل" في بيت لحم، وما تبعها لاحقا من الكشف عن إصابات وصل الرقم الى مساء يوم الاثنين 9 مارس الى 26 إصابة.

اعلان حالة الطوارئ، أي كان الرأي فيها، كانت خطوة ضرورية للبدء في حصار الخطر الفايروسي، ولكن لا زال الإعلان يفوق كثيرا الخطوات العملية للتعامل مع الخطر الوبائي، بل ان بعض ما يعلن لا يتوافق مع الواقع، وهناك لا أُبالية تجاه توفير مستلزمات "بدائية" مع مراكز أعلن عنها مواقع حجر صحي، وفحص طبي، وقد بدا واضحا من تقارير كشفت واقع رديئا في تلك المراكز، ما يتطلب التعامل بجدية وليس بتجاهل أو تعالي مع تلك المراكز.

في قطاع غزة، تجاهلت حركة حماس باستخفاف سياسي، بل وبشبهة سياسية، قرار الرئيس عباس بإعلان "الطوارئ" وتنصلت فورا منها، وبدأت تتصرف كـ "كيان انفصالي خاص"، مع خطر مهني مضاف، تجاهل أولويات العمل من أجل

سلامة أهل قطاع غزة، بالعمل على توفير متطلبات أولية لحصار أو مكافحة خطر "كورونا"، وأخذت تعلن أن القطاع "خال" من المرض، دون ان تتخذ خطوة واحدة تؤكد مصداقية قولها.

حماس، تجاهلت فحص مئات العائدين من الخارج وخاصة القادمين من الصين او دول ظهر بها الفايروس، وكان المفاجأة، ان مؤسسات اتخذت قراراتها منفصلة، لمنع أي "مؤثرات" لانتشار المرض، ولاقحا أقدمت حكومة حماس "الخاصة" في غزة على خطوات إجرائية وخطوات إعلانية، دون ان تضع أي اجراء لفحص العائدين من الخارج، او فتح مركز حجر صحي او اجراء حقيقي للحجر الذاتي، وكأن الحديث عن خلو غزة من الفايروس أصبح هو الهدف.

عدم مبالاة الحركة "الإسلاموية" كثيرا لصحة الانسان الغزي، كما الفلسطيني بعد افتضاح أمر جريمة النصيرات حيث ذهب 13 مواطنا ضحية "فعل" يستوجب محاكمة علنية لمرتكبيه ومسببيه، لا يعني أن تواصل سلوكها الاستخفافي، حتى يصبح قطاع غزة مركزا لمرض بات وباءا فعليا، ولذا لزاما عليها أن تفتح "خطا ساخنا" بينها والحكومة في رام الله، من اجل وضع "خطة عمل مشتركة" لمواجهة الخطر القادم.

التنسيق هنا، لا يعني تنازل من "خطف السلطات"، لكنه من اجل حماية الانسان الفلسطيني، والخطة تفترض تحركا مشتركا مع الدول ذات العلاقة خاصة دول الجوار ومنها مصر والأردن، وبالتأكيد دولة الكيان، الى جانب تصور موحد لمنظمة الصحة العالمية.

كورونا خطر ليس على بسطاء أهلنا كما يعتقد الفاسدون عقليا، بل هو خطر لا يعرف التمييز الوظيفي والنسب الاجتماعي، او اللقب الرسمي.

التنسيق واجب بين حكومتي رام الله وغزة لحماية ما يمكن حمايته من خطر حقيقي، وغير ذلك يصبح الأمر مؤامرة مضافة للخلاص من الفلسطيني كإنسان.

ملاحظة: رحل يوم 8 مارس 2020 اللواء عبد الرزاق اليحيى "أبو أنس"، شخصية عسكرية سياسية فكرية مميزة، ترافقنا في مراحل عدة، لكن أدقها مفاوضات مع عدونا القومي لصناعة سلام...رحل أبو أنس وترك حسرة في

غياب بدأ منذ سنوات بحكم ظلامية سادت بقايا الوطن حرمتنا من اللقاء...سلاما يا رفيقي الصديق.

تنويه خاص: الرئيس الصيني يكسر كل المحرمات "التحذيرية" ويصل الى مركز انطلاقة الـ "كورونا" ووهان...رسالة سياسية بامتياز أن الصين على طريق حصار فايروس حدث ارباكا عالميا لم يحدث منذ زمن!

وباء نتنياهو السياسي والنهاية غير البعيدة!

كتب حسن عصفور/ منذ فوزه الأول كرئيس للوزارة الإسرائيلية يونيو 1996، مثل نتنياهو رمزا العنصرية الحديثة الحاكمة ضد الشعب الفلسطيني، وكان رأس الحربة مع شريكه الفاشي شارون لتنفيذ الخلاص الكامل من اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بين منظمة التحرير وإسرائيل، بعد التخلص من رابين اغتيالا، بدعم من قوى دولية وإقليمية، حيث ارتأى كل منها "خطرا ما" على مصالحها ومشاريعها في ذلك الاتفاق.

نتنياهو، الذي سقط سريعا عام 1999 كونه تمرد علانية على "رغبة" أمريكية نتاج "تفاهم واي ريفر" 1998، توارى سنوات الى أن أتيحت له العودة عام 2009 لتشكيل حكومة استمرت حتى 2020، حيث فقد تحالف اليمين العنصري الديني المتطرف أغلبيته البرلمانية، بفضل فوز تاريخي للقائمة العربية المشتركة، التي أصبحت "رقما صعبا"، لن يعود بالإمكان تجاهل حضورها الرسمي بعد الشعبي، ما مثله فوزها برئاسة لجنتين في الكنيست للمرة الأولى منذ عام الاغتصاب الكبير 1948.

سقوط نتنياهو الانتخابي، وبداية نهاية "عهد عنصري فريد" يمثل نقطة سياسية هامة، لا يجب التعامل معها كأنها حدث إخباري، كما تحاول بعض الأوساط التي ترغب باستمرار "العنصرية المتطرفة" سلطة قائمة لحسابات خاصة، ولذا فوضع بداية النهاية لرمز التطرف العنصري وبفضل قوة قائمة عمودها الفقرة

فلسطينيين، لهو بداية لتغيير مشهد عام، فما بعدها لن يكون كما قبلها، ومع حكومة خالية مع التحالف الديني الإرهابي، سيكون هناك خارطة جديدة.

وجاء مشهد تمسك حليف نتنياهو برئاسة الكنيست وعدم الاستقالة، ليكشف عن المخاوف التي يدركها ذاك التحالف مما سيكون لاحقا، ليس فقط بخروج نتنياهو من المشهد السياسي والانتهاء به "طريدا" في معتقل خاص، ولعل أقوال إدلشتاين ضد قرار المحكمة العليا تمثل وجها من أوجه "الفاشية الكامنة" التي كشفت ذاتها مع خسارة ليست خسارة منصب بل خسارة مسار، كونه الأول الذي جاء بفضل انتصار تاريخي لقوة صاعدة سيكون لها أثر هام في معادلة المشهد الإسرائيلي القادم.

وباء نتنياهو السياسي، مثل الخطر الأبرز على المشروع الوطني الفلسطيني، حيث رسم ملامح "المشروع التوراتي والتوسعي الاستيطاني" بديلا، ونجح بشكل غير مسبوق في وضع ركائز ذلك المشروع الصهيوني في الضفة والقدس، وفصل قطاع غزة جغرافيا وسياسيا، بعد أن استثمر الانقسام الفلسطيني سياسيا لخدمة مشروعه، عبر اشكال متعددة.

تزامن نهاية عهد "وباء نتنياهو السياسي" مع خطر وباء كورونا وأثره على المعادلة الكونية السياسية، سيكون له أثر كبير على الخطة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ "خطة ترامب"، فالخريطة السياسية الكونية لن تعود وفقا لما كانت قبل فبراير 2020، ما يترك أثره المباشر على الوضع الإقليمي والعلاقات مع دولة الكيان، التي كشف خطر كورونا انها ليست تلك "الدولة" التي حاول البعض العربي لغايات سياسية وضعها في مكانة "النموذج الفريد"، مقارنة بدونية مستدامة مخزونة عند بعضهم.

الهلع من وباء كورنا، لن يقف عند حدود الإنسانية فحسب، بل سيفرض وقائع سياسية جديدة، ومنها المعادلة الشرقية الأوسطية، مع اهتزاز جذري لميزان القوى السياسي العالمي، وما سينتج من تبادل أدوارا في مفاتيح "القرار الكوني".

بداية نهاية وباء نتنياهو السياسي لن يكون بشكل آلي، بل يحتاج عملا منسقا مميزا يساهم ليس في نهاية عهد عنصري فحسب، بل لرسم ملامح عهد اقل عنصرية، يعيد الاعتبار لمسار المشروع الفلسطيني الممكن – المتاح وفق

الشرعية الرسمية الفلسطينية والعربية – الدولية، بعد أن تم تعطيله بقرار رسمي فلسطيني.

مع إعلان حكومة جديدة للكيان الإسرائيلي يجب أن يعلن الرئيس محمود عباس فورا حكومة دولة فلسطين صاحبة الولاية السياسية على الأرض المحتلة عام 1967 وفقا لقرار 67/19 لعام 2012.

إعلان الطوارئ السياسية للخطوة التالية يجب أن يوازي إعلان الطوارئ لمواجهة وباء الكورونا...فتلك هي الخطوة التي يمكنها رسم طريق الاستقلال الوطني الجديد، ودونها فلا قيمة لنهاية وباء العنصرية النتنياهوية، بل سيكون نصر جديد لوبائين فايروسي وسياسي.

التاريخ قاطرة لا تنتظر الكسالى ابدا...حكمة تاريخية منذ القدم فهل يدركها قادة فلسطين!

ملاحظة: متى يكسر رئيس حركة حماس إسماعيل هنية الرهان على تغذية الانقسام بمكالمة خاصة مع الرئيس محمود عباس يخبره فيها أن مفتاح "الحكم الغزي" باتت جاهزة ليستلمها...هل تتحقق "المعجزة الكورونية"!

تنويه خاص: تعلموا أنه من الصعب جدا إخفاء أي معلومة تتعلق بخطر كورونا...ولا ضرورة للمماطلة في الكشف عنها...ولحماس في غزة باب مواجهة الفايروس في رام الله وليس تل أبيب ...واضح!